تخطيط التعليم في أوقات الأزمات في الدول العربية:
جائحة كورونا نموذجًا

إعـــــداد

د/ أحمد محمود محمد الزنفلي

أستاذ التخطيط التربوي المساعد

قسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة الزقازيق

وخبير بقطاع التربية بمنظمة الإيسيسكو

د/ السعيد سعد السعيد الشامي

أستاذ أصول التربية المساعد

قسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة الأسكندرية

وأستاذ تخطيط التعليم واقتصادياته المشارك

كلية التربية – جامعة طيبة

تخطيط التعليم في أوقات الأزمات في الدول العربية: جائحة كورونا نموذجًا

د/ أحمد محمود محمد الزنفلي ود/ السعيد سعد السعيد الشامي *

الملخص:

هدفت الدراسة إلى طرح مُوجّهات لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات في الدول العربية، بالاستفادة من الدروس التي يمكن استخلاصها من جائحة كورونا COVID-19، من خلال بيان ماهية تخطيط التعليم في أوقات الأزمات، وتحليل أهم استجابات الدول في مواجهة تداعيات الجائحة على التعليم، واستنتاج مدى قدرة استجابات الدول العربية على توفير تعليم جيد ومنصف للجميع في سياق هذه الأزمة، ومن ثم اقتراح مُوجّهات لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات. واستُخدم المنهج الوصفي؛ لرصد الظاهرة، وتعرُّف جميع أبعادها. واستخدمت الدراسة "تحليل الوثائق" كأداة رئيسة لجمع البيانات الخاصة بأهم استجابات دول العالم بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة من خلال تحليل تقارير المنظمات الدولية والبحوث والدراسات. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أبرزها: أن الدول العربية، في ظل جائحة كورونا، لم تتمكن من توفير تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع على النحو المرغوب فيه. ولعل ذلك مرجعه إلى ضخامة الأزمة من ناحية، بالإضافة إلى عدم الاستعداد بخطط لقطاع التعليم تراعي الأزمات، فلم يبدو واضحًا من الاستجابات أن ثمة خطط للطوارئ أو خطط للتعامل أثناء

* **د/ أحمد محمود محمد الزنفلي:** أستاذ التخطيط التربوي المساعد– قسم أصول التربية– كلية التربية – جامعة الزقازيق–وخبير بقطاع التربية بمنظمة الإيسيسكو.

د/ السعيد سعد السعيد الشامي: أستاذ أصول التربية المساعد– قسم أصول التربية– كلية التربية – جامعة الأسكندرية، وأستاذ تخطيط التعليم واقتصادياته المشارك– كلية التربية – جامعة طيبة.

الأزمات وما بعدها، أي أن قطاع التعليم ليس بالمرونة الكافية للتكيف مع الأزمات والاستجابة لها، بما يضمن الحفاظ على وظائفه الأساسية في خضم الأزمة، كما يضمن له القدرة على التعافي ومن ثم إعادة البناء بشكل أفضل. كما أسفرت الاستجابات عن ضعف الاهتمام ببناء القدرات وتنميتها فيما يخص تخطيط التعليم في أوقات الأزمات. بالإضافة إلى أنه لم يتم إدماج التدابير والإجراءات المُراعِية للأزمات ضمن خطط قطاع التعليم في الدول المختلفة، فلا وجود حقيقي لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات. وخلُصت الدراسة إلى اقتراح مُوجّهات لتخطيط التعليم في الدول العربية في أوقات الأزمات في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها.

الكلمات المفتاحية: تخطيط التعليم، الأزمات، جائحة كورونا، الدول العربية

Education Planning at Times of Crises in Arab Countries: COVID-19 Pandemic as a Model

Abstract:

The study aimed at proposing guidelines for education planning at times of crises in Arab countries by making use of the lessons that can be learnt from COVID-19 pandemic. It did so through mapping out the approach of "Education Planning at Times of Crises", analyzing the most important responses of countries facing the consequences of COVID-19 on education, concluding to what extent the responses of the Arab countries were able to provide good, equitable and inclusive education for all in the context of that pandemic, and then suggesting guidelines for education planning at times of crises. The descriptive approach was adopted to monitor the phenomenon in all its dimensions. Document analysis was used as the main tool of data collection to analyze reports of international organizations, research and studies on the most important responses of countries across the globe in general and Arab countries in particular in facing the consequences of COVID-19 on education. The study showed several results, the most important ones were as follows. While facing the consequences of COVID-19 on education, the responses of Arab countries were unable to provide good, equitable and inclusive education for all as desired. Perhaps this is due to the magnitude of the crisis on the one hand, in addition to the fact that education sector was not ready with plans that takes crises into account on the other hand. The responses did not show clearly that the Arab countries have emergency plans or any other plans to manage the emergent situation during and after

crises, which means that the education sector is not flexible enough to adapt and respond to crises in a way that guarantees the preservation of its basic functions in the midst of a crisis, as well as the ability to recover and then rebuild a better form of education. The responses also showed weak attention to capacity building and development in education planning at times of crises. Besides, it turned out that measures and procedures sensitive to crises have not been integrated into the education sector plans in different countries, which means that there is no real existence of education planning at times of crises. The study ended up with proposing guidelines for education planning at times of crises in Arab countries with reference to the results that have been reached.

Keywords: Education Planning, Crises, COVID-19 Pandemic, Arab Countries

المقدمة:

تواجه المجتمعات أزمات ضخمة معقدة متعددة الأبعاد ومتنوعة الأشكال ومتفاوتة الدرجات، ذات تأثيرات بالغة تضرب بقوة حاضر هذه المجتمعات ومستقبلها؛ بما ينعكس حتمًا على القدرة على البقاء والارتقاء المجتمعي. وفي الآونة الأخيرة تنفجر الأزمات بشكل غير مسبوق، مما جعل كثيرين يرون أن هذا العصر مليء بالأزمات المركبة والضخمة والكثيرة. وإذا كان ذلك واقعًا تعيشه كل المجتمعات، فإن تلك التي لم تستطع حتى الآن بلوغ قدر كافٍ من التقدم والارتقاء الحضاري والقوة بمعايير العصر تعاني بشكل أكبر ومتزايد من أزمات عديدة في شتى المجالات: سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وعلميًا وتربويًا، قد تُهدد بقاءها ونماءها.

ونظرًا لأن نظام التعليم هو نظام مفتوح يتأثر بالسياق المجتمعي الذي يعمل فيه، وفي ذات الوقت يؤثر فيه، أي توجد علاقة تأثير وتأثر قوية بين نظام التعليم والبيئة المحيطة به، فإن نظم التعليم ينالها ضررٌ كبيرٌ جراء وقوع الأزمات، قد يصل إلى إيقاف التعليم وإغلاق مؤسساته.

ولما كان التعليم حقًا إنسانيًا أساسيًا لا يمكن التفريط فيه أو التخلي عنه، إذًا لا يتم التضحية به في ظل الأزمات، وإنما يتعين أن يستمر في كل الظروف والأحوال. يُضاف إلى ذلك، أن التعليم هو قارب النجاة الذي تستعين به المجتمعات التي تعاني من أزمات؛ ليقدم لهم علاجًا مما يعانون، وإشباعًا لما يحتاجون، وتلبيةً لما يطمحون، وسبيلاً لمواجهة ما يتحداهم، وآليةً محوريةً للإسهام الفعال في إعادة بناء المجتمع وتحقيق نهوضه وارتقائه المنشود. فمن المتفق عليه، أن التعليم يُشكل الأداة الأكثر فعالية التي يملكها المجتمع لتحقيق بقائه وارتقائه.

ولذلك، ففي ظل الأزمات وفي سبيل مواجهتها والتغلب عليها؛ للخروج منها ومن حالات عدم الاستقرار وإنجاز إعادة بناء المجتمع، فإنه يُصبح لزامًا أن يحتل التعليم موقعًا مهمًا ومتقدمًا على سلم أولويات المجتمع، وأن ينال من الاهتمام والدعم ما يستحق، وأن ينطلق في إنجاز أهدافه على هُدى وبصيرة، وأن يتحرك وفق إجراءات منهجية سليمة.

ولا يُمكن تغيير الأحوال بحركةٍ لا تُراوِح المكان، بل يتعين أن تكون حركةً انتقالية ذات قوة دفع عالية تفوق بكثير قوة المقاومة مُحْدِثَةً بذلك طاقة حركة عالية؛ حتى يتحقق الانطلاق القوي اللازم والضروري. ومن غير الممكن، أنه في

ظل الأزمات يقف التخطيط التربوي منتظرًا حتى تنتهي هذه الأزمات ثم يبدأ فعله، أو أن يستمر هو في طريقه كأن شيئًا لم يكن أو أن يقف موقف المتفرج فقط من بعيد دون أن يُسهم بدور حيوي؛ فالتخطيط أساسًا وسيلة لصنع المستقبل وفقًا للأهداف المنشودة. وبالتالي، فمن الضروري أن يكون له دور محوري في أوقات الأزمات. ويوجب ذلك تحولاً كبيرًا في التخطيط كآلية لاستمرارية التعليم من ناحية، ولمواجهة الأزمات والتغلب عليها من ناحية أخرى.

من المنطقي، أنه لا يمكن بحال من الأحوال القيام بين عشية وضحاها بإجراءات ارتجالية عشوائية على غرار إطفاء الحرائق لمواجهة الأزمات والتغلب عليها، ومن ثم تحقيق استمرار مسيرة المجتمع نحو إنجاز أهدافه، والنجاح في إعادة بنائه على النحو المبتغى. ذلك أنه من الضروري الاستعداد على نحو سليم، وأن تؤدي كل قطاعات المجتمع الأدوار المأمولة منها في تحقيق ذلك. ويأتي التعليم في مقدمة هذه القطاعات؛ لكونه قاطرة المجتمع نحو النهوض والارتقاء. ويُلازم التعليم – في تحركه نحو بناء المستقبل المنشود – التخطيط. فالتخطيط الجيد هو وسيلة التعليم في صنع مستقبل أفضل، وإكسابه الفاعلية التي تجعل منه حقيقةً تعليم للمستقبل (عيد، ٢٠١٧).

ومن المتفق عليه أن تخطيط التعليم يحتاج إلى نوع من الاستقرار المجتمعي حتى يُكتب له النجاح. إلا أن الأمر في حالة الأزمات وعدم الاستقرار يحتاج كذلك إلى أن يُخطط له، حتى ينتقل التعليم ومن ثم المجتمع من حالة إلى حالة أفضل، عندئذ يُمكن القول بأن الحال يحتاج إلى تخطيط أكثر من الحالة الأولى التي تتصف بالاستقرار، أي أن التخطيط في هذه الحالة حتمي، ولهذا فإن تخطيط التعليم في أوقات الأزمات يكتسب أهمية ويُملي نوعًا من التحدي لدى المخططين والمسئولين (مطر، ٢٠١٣). ولكن، اختلاف السياق الذي يعمل فيه تخطيط التعليم يفرض عليه أن يكون مختلفًا وغير تقليدي. ولكن فيما يكون الاختلاف؟ ولماذا الاختلاف؟ ويسبق ذلك: لماذا تُعد الحاجة إلى تخطيط التعليم في مثل هذه الأوضاع ضرورة مُلحة؟ (عيد، ٢٠١٧).

ويُعد التخطيط الجيد للتعليم خُطوة مهمة يمكن أن تسهم في جهود الحد من مخاطر الأزمات، بل هو أيضًا خيار للكلفة الفعالة؛ حيث إن منع الأزمات والحد منها أقل كلفة بكثير من إعادة البناء والإعمار. ولابد أن يتضمن التخطيط الفعال

الحد من مخاطر الأزمات، كجزء من العملية الكلية للتخطيط التربوي (IIEP, 2011) . ومن الضروري إدراج تدابير مواجهة الأزمات والتصدي لها والتغلب عليها في كل خطوة من خطوات عملية التخطيط.

تنص الصكوك والإعلانات القانونية الدولية على حق جميع الأفراد في الحصول على التعليم، لذا فمن واجب السلطات الوطنية والمجتمع الدولي احترام هذا الحق وحمايته وإعماله دون تمييز. وفي حالة الأزمات وصولاً إلى الخلاص والتعافي منها، من الضروري حماية الحق في التعليم وإنفاذه. ولتحقيق ذلك ودعمه، يجب على السلطات التعليمية وغيرها من الأطراف المعنية وضع وتنفيذ خطط للتعليم في أوقات الأزمات (INEE, 2012).

وعلى الصعيد العالمي، يسعى عدد متزايد من الدول والشركاء الدوليين مثل: اليونيسيف، والمعهد الدولي للتخطيط التربوي، والشراكة العالمية من أجل التعليم، ووكالة التنمية الألمانية؛ لضمان أن يكون التخطيط التربوي مراعيًا للأزمات (Diaz-Varela, et al., 2016). ففي سبتمبر ٢٠١٣، لتوضيح كيفية توفير التعليم في أوقات الأزمات، استضاف المعهد الدولي للتخطيط التربوي والشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ ندوة بعنوان "إعادة بناء القدرة على الصمود في عالم متغير: مداخل لتخطيط نظم التعليم في أوقات الأزمات". وذلك انطلاقًا من القناعة بأن على الرغم من كون التعليم يمثل أولوية في أوقات الأزمات، إلا أنه لم ينجح سوى عدد قليل من الدول في إدماج تدابير الحد من الأزمات والحد من مخاطرها ومواجهتها في السياسات التعليمية والتخطيط والتنفيذ. وعادةً ما تظل هذه الجهود مقتصرة على تحليل السياق أو خطوة تشخيص قطاع التعليم ضمن تخطيط قطاع التعليم، وغالبًا ما يتم تناولها فقط على أساس تخصصي أكاديمي (Jacob et al., 2013).

وتتنوع الأزمات التي تعانيها المجتمعات، ومنها: الأزمات الاقتصادية، والأزمات السياسية، والنزاع المسلح، والحروب، والإرهاب، والهجرة، والزلازل، والبراكين، والمجاعات، وتفشي الأوبئة. وفيما مضى، كان معظم هذه الأزمات يقع في الدول الضعيفة والهشة. ومن ثم، انصب تركيز المنظمات الدولية وفي مقدمتها اليونسكو والمعهد الدولي للتخطيط التربوي على تخطيط التعليم في أوقات الأزمات في تلك الدول. أما في الفترة الأخيرة، وبالتحديد منذ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ظهر فيروس كورونا المستجد (كوفيد–١٩) (COVID-19) في مدينة ووهان بالصين،

وانتشر في ربوع العالم كله، ولم تسلم منه الدول المتقدمة، حتى وصل إلى مرحلة الانتشار الواسع السريع والتأثير القوي والخطير على مستوى العالم كله، مما جعل منظمة الصحة العالمية تصفه بالجائحة العالمية Pandemic.

وعلى إثر تعرض العالم لجائحة فيروس كورونا المستجد، التي أصابت قرابة عشرة ملايين شخص وحصدت أرواح مئات الآلاف من البشر (قرابة 500,000 وفاة) حتى تاريخ ٣٠ يونية ٢٠٢٠ (WHO, 2020)، كان من الأهمية بمكان حفظ الحق في الحياة لكل البشر. ولذا، تم اتخاذ عدد من التدابير للحد من تفشي هذه الجائحة، منها إغلاق المدارس والجامعات في غالبية دول العالم مما جعل التعليم يتعرض لهزة عنيفة تهدد استمراريته من ناحية، وجودته وعدالته من ناحية أخرى. وجديرٌ بالذكر، أن تأثير إغلاق مؤسسات التعليم يكون أشد ضررًا على الفئات الضعيفة.

ولما كان من الضروري الحفاظ على الحق في التعليم من ناحية، وتوظيف التعليم كوسيلة ناجعة للارتقاء بمستوى الوعي لدى الجمهور وتغيير سلوكياتهم من ناحية أخرى. فيجب السعي الدؤوب لضمان تقديم تعليم جيد للجميع دون تمييز، حتى في ظل الأزمات. فمهما كان الأمر، لا يمكن التضحية بالتعليم وطرحه جانبًا حتى تنجلي الأزمة، فالتعليم فاعل رئيس في مواجهة الأزمة (مرحلة الاستجابة) ومرحلة ما بعد الأزمة (مرحلة التعافي)، بل والحيلولة دون وقوع مزيد من الأزمات مستقبلاً (مرحلة التأهب).

إن إضفاء الطابع المؤسسي على فعاليات الحد من مخاطر الأزمات وإدارتها في عمليات تخطيط التعليم، يمكن أن يُساعد في تقديم التعليم بشكل أفضل قبل الأزمة وأثناءها وبعدها، وكذلك في الاستعداد والتخفيف من آثار تلك الأزمة بشكل أفضل. ويُشار إلى هذا النهج باسم "تخطيط التعليم في أوقات الأزمات"، ويجب إعطائه الأولوية لضمان أن تكون أنظمة التعليم أكثر مرونة وقدرة على الاستجابة وأكثر استعدادًا لمواجهة الأزمات المستقبلية. وسيكون هذا التوجه أكثر أهمية مع استجابة الدول لهذه الجائحة العالمية، وفي أعقابها (UNESCO, 2020d).

مشكلة الدراسة:

يشهد العالم حدثًا جللاً يُهدد التعليم بأزمة هائلة ربما كانت هي الأخطر في الزمان المعاصر؛ إذ فاجأت أزمة تفشي جائحة كورونا العالم كله، دون سابق

إنذار، وعطلت نواحي الحياة جميعها، وفي مقدمتها التعليم؛ حيث اضطرت الدول إلى إغلاق مؤسسات التعليم. وفي ظل ما تعانيه دول العالم من جراء تفشي هذه الجائحة، أعلنت اليونسكو (2020a) أن إغلاق المدارس والجامعات قد ألحق الضرر بأكثر من ١,٥ مليار ونصف متعلم في ١٩١ بلداً (وفقًا لتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠٢٠، والذي يمثل ذروة الأزمة)، أي ما يقرب من ٩١,٣% من الطلاب الملتحقين بالمدارس والجامعات على مستوى العالم، كما هو موضح في شكل ١، مما جعل المديرة العامة لليونسكو، أودري أزولاي، تصرح بأنه: "لم يسبق لنا أبداً أن شهدنا هذا الحد من الاضطراب في مجال التعليم" (UNESCO, 2020a). وبالتالي، تتهدد استمرارية التعليم وإتاحته، وجودته، وعدالته. ويُحتم هذا على دول العالم جميعًا، ضرورة تخطيط التعليم في وقت الأزمة.

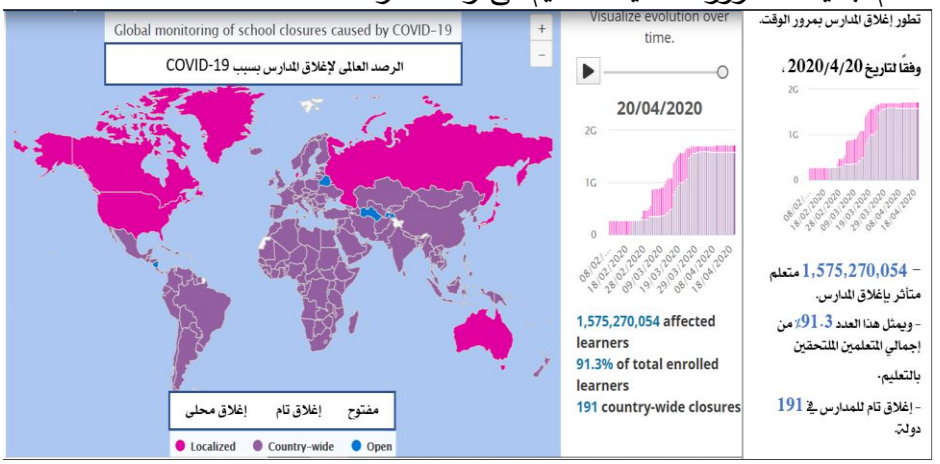

شكل (١) الرصد العالمى لإغلاق المدارس بسبب فيروس كورونا

Source: UNESCO (2020b). COVID-19 Educational Disruption and Response.

وجاء ذلك في وقت يعاني فيه العالم بالفعل من أزمة تعليمية، فهناك كثير من الطلاب في المدارس، لكنهم لا يتلقون المهارات الأساسية التي يحتاجونها في الحياة العملية. ويظهر مؤشر البنك الدولي عن "فقر التعلُّم"– أو نسبة الطلاب الذين لا يستطيعون القراءة أو الفهم في سن العاشرة – أن نسبة هؤلاء الأطفال قد بلغت ٥٣% في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل قُبيل تفشي فيروس كورونا المستجد. وإذا لم تتم المبادرة إلى التصرف، فقد تفضي هذه الجائحة إلى ازدياد تلك النتيجة سوءًا (Saavedra, 2020).

وتؤكد اليونسكو (2020c) أن المسألة الأهم في ظل هذه الأزمة هي تحقيق الإنصاف؛ إذ يتأثر المتعلمون المعرضون للمخاطر والمحرومون أكثر من غيرهم بفعل إغلاق المدارس. ويمكن أن تفاقم طرائق التعلم البديلة (التعلم عن بُعد) أوجه التفاوت؛ نظرًا إلى الفجوات في القدرة على الوصول إلى التكنولوجيات وفي قدرات وموارد المعلمين والمدارس. ووفقًا للمرصد العالمي لإغلاق المدارس الناجم عن تفشي فيروس كورونا، تضم المنطقة العربية ١٣ مليون طفل وشاب غير ملتحقين بالمدرسة بسبب النزاعات (UNESCO, 2017)، وتواجه تحديًا إضافيًا سببه إغلاق المدارس بسبب جائحة كورونا، والذي أضرَّ بأكثر من ١٠٠ مليون متعلم (UNESCO, 2020c).

وفي ضوء العواقب بعيدة المدى لجائحة كورونا على التعليم في أنحاء العالم، كثفت الحكومات والمنظمات جهودها لتسهيل استمرارية التعلم. ولكن، من المهم الاعتراف بأن الأزمة الحالية ستكون لها عواقب طويلة الأمد على التعليم من حيث الالتحاق، والجودة، والإنصاف، والإدارة، والتي من المرجح أن تستمر إلى ما بعد الوباء. علاوة على ذلك، أصبحت مخاطر الأزمات أكثر تواترًا، مما يشير إلى الحاجة المتزايدة لتعزيز قدرات الحد من المخاطر في قطاع التعليم؛ بحيث يُفضي إلى تعزيز مرونة أنظمة التعليم، ودعم رؤية التعليم على المدى البعيد (UNESCO, 2020d).

في هذا السياق، سارعت كثيرٌ من دول العالم – ومن بينها الدول العربية – في تبني طرائق تعلم بديلة لضمان استمرارية التعلم رغم إغلاق المداس، يأتي في مقدمتها التعليم عن بُعد باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. ومن هذه الدول من يمتلك الجاهزية والبنية التحتية المؤهلة لتقديم التعليم عن بعد بكفاءة، في حين أن كثيرًا من الدول سارعت في إدخال التعليم عن بعد في برامجها لمواصلة التعليم، ولكن من قبيل رد الفعل وإطفاء الحرائق، دونما جاهزية كافية. وفي كل الأحوال، يقف كثير من الفئات الفقيرة والضعيفة التي لا تمتلك إلى التكنولوجيا سبيلاً، فلا تستطيع الوصول والاستفادة من برامج التعليم عن بُعد. وهنا تثور قضايا العدالة والإنصاف والجودة وغيرها من القضايا في استجابات الدول العربية لمواجهة تداعيات أزمة كورونا على التعليم.

ومن مُنطلق خطة التنمية المستدامة العالمية، ومن باب أن التعليم حق إنساني لا يمكن التفريط فيه، بالإضافة إلى كون التعليم هو الآلية الأنجع في مواجهة الأزمات وإعادة بناء المجتمعات وإنجاز تنميتها وتقدمها. إذًا، يتعين أن يستمر تقديم التعليم الجيد المنصف للجميع. ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في كيفية تخطيط التعليم في ظل الأزمات بحيث يستمر تقديمه على نحو جيد وعادل للجميع. وتأسيسًا عليه، تأتي الدراسة الحالية كمحاولة لاقتراح مُوجهات لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات في الدول العربية، التي يُمكن أن تكون نواة أو بداية طريق لتخطيط التعليم في سياق الأزمات على أساس علمي متين. **ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:**

١- ما الإطار الفكري لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات؟
٢- ما أهم استجابات الدول لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا على التعليم؟
٣- ما مدى قُدرة استجابات الدول العربية على توفير تعليم جيد ومنصف للجميع أثناء جائحة كورونا؟
٤- ما مُوجّهات تخطيط التعليم في أوقات الأزمات في الدول العربية؟

أهداف الدراسة:

تنشد الدراسة الحالية طرح مُوجّهات لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات في الدول العربية، بالاستفادة من الدروس التي يمكن استخلاصها من جائحة كورونا. والدراسة فى استهدافها اقتراح هذه المُوجّهات، فإنها تسعى إلى بيان الإطار الفكري لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات، وتحليل استجابات الدول لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على التعليم، واستنتاج مدى قدرة استجابات الدول العربية على ضمان توفير تعليم جيد ومنصف للجميع في ظل هذه الأزمة، ثم انطلاقًا من كل ذلك تأتي المُوجّهات المقترحة. ومن ثم تكون الدراسة الحالية بمثابة بداية لبناء خطط تعليمية أثناء الأزمات في الدول العربية؛ إذ يُمهد الطريق لهذا البناء برسم صورة مبدأية مقترحة عن التعليم في سياق الأزمات.

بالتالي، يتحدد الهدف الرئيس للدراسة فى محاولة اقتراح مُوجّهات لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات في الدول العربية؛ بحيث يمكن توفير التعليم الجيد والمنصف للجميع حتى في أوقات الأزمات. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، **تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:**

١- بيان الإطار الفكري لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات.

٢- تحليل أهم استجابات الدول لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا على التعليم.
٣- استنتاج مدى قدرة استجابات الدول العربية على توفير تعليم جيد ومنصف للجميع أثناء جائحة كورونا.
٤- اقتراح مُوجّهات لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات في الدول العربية، لمساعدة صانعي السياسة ومتخذي القرار والمعنيين بقطاع التعليم في توفير تعليم جيد ومنصف للجميع.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة الحالية من الحاجة الملحة لضمان استمرارية التعليم في ظل الأزمات، على نحو ما بينت جائحة كورونا. وتنطلق الدراسة من قناعة مفادها أنه لا يمكن أن يتوقف التعليم بحال من الأحوال، حتى في أوقات الأزمات.

وتنبثق أهمية الدراسة الحالية من أهمية الموضوع الذي تتناوله، ألا وهو موضوع تخطيط التعليم في أوقات الأزمات؛ وذلك للحاجة الملحة لهذا النوع من التخطيط على إثر الأزمات المفاجئة والمعقدة والمتسارعة التي يعيشها العالم. وترجع أهمية الدراسة إلى أنها محاولة علمية، وتحليلية مُدقِّقة لاستجابات الدول لتداعيات جائحة كورونا على التعليم، ومدى قدرة استجابات الدول العربية على توفير تعليم جيد ومنصف للجميع أثناء هذه الأزمة، ومن ثم الانطلاق صوب طرح موجهات لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات في الدول العربية، تعبر عن مستجدات المرحلة الراهنة في ظل جائحة كورونا والمرحلة المقبلة وما قد يحدث فيها من أزمات؛ سعيًا لوضعها بين يدي صانعي السياسة التعليمية ومتخذي القرار، بما يساعد عند التخطيط للتعليم في أوقات الأزمات على أسس علمية سليمة.

وتبدو أهمية الدراسة أيضًا من خلال **القيمة النظرية** التى تقدمها، فيما يتعلق بوضع إطار فكري خاص بتخطيط التعليم في أوقات الأزمات، وتحليل أهم استجابات الدول في مواجهة تداعيات فيروس كورونا على التعليم، واستنتاج مدى قدرة استجابات الدول العربية على توفير تعليم جيد ومنصف للجميع أثناء الأزمة. يُضاف إلى ذلك، **القيمة التطبيقية** للدراسة، من خلال اقتراح مُوجّهات لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات في الدول العربية، والتي يمكن أن يُبنى على أساسها

خطط تعليمية في سياق الأزمات. كما تتأكد القيمة التطبيقية للدراسة أيضًا من تعدُّد المستفيدين منها، مثل: وزارات التربية والتعليم، ووزارات التعليم العالي، وصانعي السياسة ومتخذي القرار، ومخططي التعليم، ورجال التربية، والقائمين على التعليم، والمهتمين بقضاياه في الدول العربية.

يُضاف إلى كل ماسبق، أن أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها – فى حدود علم الباحثين – بداية لطرح مُوجّهات لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات في الدول العربية.

منهجية الدراسة، وخطة السير فيها:

تقتضي طبيعة الدراسة الحالية استخدام المنهج الوصفى، للتعرف على ماهية تخطيط التعليم في أوقات الأزمات، وتحليل أهم استجابات الدول في مواجهة تداعيات فيروس كورونا على التعليم، واستنتاج مدى قدرة استجابات الدول العربية على توفير تعليم جيد ومنصف للجميع في سياق هذه الأزمة، ومن ثم اقتراح مُوجّهات لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات. واستخدمت الدراسة "تحليل الوثائق" Document Analysis كأداة رئيسة لجمع البيانات الخاصة بأهم استجابات دول العالم بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة في مواجهة تداعيات جائحة كورونا على التعليم من خلال تحليل تقارير المنظمات الدولية والبحوث والدراسات.

وتسير الدراسة الحالية وفق الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: تحليل الأدبيات لتحديد الإطار الفكري لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات.

الخطوة الثانية: تحليل أهم الاستجابات التي قامت بها الدول لمواجهة تداعيات انتشار جائحة كورونا على التعليم.

الخطوة الثالثة: استنتاج مدى قدرة استجابات الدول العربية على توفير تعليم جيد ومنصف للجميع أثناء جائحة كورونا.

الخطوة الخامسة: اقتراح مُوجّهات لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات في الدول العربية، ويتم ذلك بالاعتماد على ما تُسفر عنه الخطوات السابقة.

المحور الأول- الإطار الفكري لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات:

تنامى الاهتمام في تخصصات عديدة بقضية الأزمات وكيفية التعامل معها ومواجهتها والتخطيط في أوقاتها وما بعدها. وفي قطاع التعليم، يلزم التخطيط في كل الأحوال والظروف، حتى في أوقات الأزمات. وعليه، ظهر في أدبيات التخطيط التربوي ما بات معروفًا بالتخطيط في أوقات الأزمات. وبالتالي، يتعين طرح الإطار الفكري لهذا النوع من أنواع التخطيط التربوي، من خلال تناول: ماهية التعليم في أوقات الأزمات، وماهية تخطيط التعليم في أوقات الأزمات، ثم تخطيط التعليم في أوقات الأزمات: المراحل، والمجالات، والأولويات، وأخيرًا، تخطيط التعليم في أوقات الأزمات: المتطلبات، ودور المخطط التربوي.

أولاً - ماهية التعليم في أوقات الأزمات:

تُعرف الأزمة Crisis بأنها "نقطة تحول غير عادية في حياة الفرد أو المؤسسة أو النظام يفقده التوازن ويوقف تصرفه الطبيعي بشكل يصعب التنبؤ به، وتتميز بتعقد أبعادها، وهي أيضًا لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بكيان الفرد أو الجماعة أو الكيان الإداري الذي أصيب بها، مما يشكل صعوبة أمام متخذ القرار وتجعله في حيرة بالغة بحيث يتسم أي قرار يتخذه بعدم التأكد لقصور المعرفة واختلاط الأسباب بالنتائج. كما أنها حدث مفاجئ وغير متوقع يصعب التعامل معه وتختلط فيه الأسباب بالنتائج، ويحتاج للبحث عن وسائل وطرق لإدارته بشكل يقلل من آثاره ونتائجه السلبية" (البوهي، ٢٠١١، ص ص٤٢١-٤٢٣). وفي معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، يُقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية "توقف الأحداث المنتظمة والمتوقعة واضطراب العادات مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة" (بدوي، ١٩٨٢، ص٩١).

وتوجد مصطلحات عديدة، كثيرًا ما تستخدم بالتبادل كمترادفات في سياق التعليم في أوقات الأزمات، وهي: الطوارئ Emergency، والأزمات Crisis، والصراعات والنزاعات Conflict، والسياقات المتأثرة بالأزمات Crisis-Affected Contexts، والهشاشة Fragility (UNESCO, 2016). وبالتالي، فإن مصطلح "الأزمة " يعد لفظًا يشمل كل ما يواجه المجتمع من مشكلات ضخمة، وكوارث، واضطرابات وعدم استقرار، ونزاعات، وطوارئ، وهشاشة، بكل ما تحمله هذه المصطلحات من معانٍ ودلالة فكرية.

ويمر المجتمع في مواجهته للأزمات بثلاث مراحل، هي: مرحلة الأزمة، التي تمثل وضعًا طارئًا يفرز جملة من التحديات في مختلف المجالات. والمرحلة الانتقالية؛ حيث لا يمكن الانتقال من مرحلة الأزمة إلى مرحلة الاستقرار مباشرةً، بل توجد مرحلة وسطى يتم فيها اتخاذ إجراءات تصحيحية من شأنها الانتقال بيسر إلى مرحلة البناء. ومرحلة إعادة البناء؛ إذ لابد من السعي إلى تغيير الوضع المأزوم وإنشاء وضع جديد مغاير، والذي يستغرق فترة قد تطول أو تقصر وفقًا لمدى وعي المجتمع بما يريد، وقدرته على تحقيقه، ومدى امتلاكه لمشروع تنموي قومي يجسد طموحاته وآماله بعيدة المدى. والسبيل الرئيس لإعادة بناء المجتمع هو تكوين الإنسان الذي يحقق للمجتمع نهضته الحضارية (عيد، ٢٠١٣).

وتوجد علاقة تناسب طردي بين حال التعليم وحال المجتمع، من حيث القوة والضعف. ولا يمكن أن يواجه المجتمع أزماته ويتغلب عليها محققًا انطلاقة حقيقية تُفضي إلى نهضته على نحوٍ جيد دون أن ينهض نظام التعليم أولاً ودون تباطؤ.

في عالم اليوم، أصبحت الأزمات أكثر تواترًا وتعقيدًا. ونتيجة لذلك، كثيرًا ما يتوقف التعليم أو يتأجل أو يُخفق في تحقيق أهدافه في عديد من الدول التي تواجه تلك الأزمات، وخير دليل هو إغلاق مؤسسات التعليم في أنحاء العالم جراء أزمة جائحة كورونا. ويترتب على ذلك آثار خطيرة، منها: تأخر التنمية الشاملة لأبناء المجتمع، ومن ثم تأخر التنمية المجتمعية، فعندما يتعطل التعليم يكون مستقبل الأفراد والمجتمع برمته على المحك. وجديرٌ بالذكر، أنه في أوقات الأزمات، يوفر التعليم الحماية المادية والنفسية والاجتماعية والعقلية التي يمكن أن تكون بمثابة إنقاذ لحياة الأفراد والمجتمعات وتحقيقًا لاستمراريتها، ويوفر أيضًا المعارف والمهارات والدعم الضروريين للنجاة من الأزمة. وفي الوقت نفسه، يخفف التعليم من الأثر النفسي والاجتماعي للأزمات من خلال توفير الإحساس بالحياة الطبيعية والاستقرار والبناء والأمل، مع إعداد اللبنات الأساسية لإعادة البناء والاستقرار المجتمعي في المستقبل (UNESCO, 2016).

ومنذ التسعينيات من القرن العشرين، وعلى خلفية الأزمات الضخمة في أجزاء كثيرة من العالم، برزت الحاجات التربوية للأطفال أثناء الأزمات في مقدمة الوعي العام؛ حيث تم اقتراح تقديم برامج تربوية ذات صلة بأوقات الأزمات في إطار المساعدة التعليمية والمعونة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، يتمتع التعليم في أوقات الأزمات بدرجة عالية نسبيًا من الوعي والاهتمام في منظمات الأمم

المتحدة، مثل: اليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، واليونسكو، وأيضًا في إطار برنامج الأغذية العالمي. ولقد أنشأت اليونسكو برنامجًا للتعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء (Seitz, 2004).

ويُعد التعليم في أوقات الأزمات مجالاً حديثًا نسبيًا؛ حيث لم يتبلور كمجال مهني للممارسة والبحث إلا مؤخرًا، بالرغم من أن جذوره تعود إلى الحرب العالمية الثانية، عندما بُذلت جهود لمواصلة تعليم الأطفال الأوروبيين اللاجئين. ولقد برز التعليم في أوقات الأزمات كمجال فرعي سريع التطور في العلوم الإنسانية منذ وجَّه مؤتمر "التعليم للجميع" في العام ١٩٩٠ الانتباه إلى الحاجات التعليمية للأطفال المتضررين من الأزمات. وفي أعقاب ذلك، بدأت المنظمات الإنسانية بتوسيع أنشطتها لدعم تقديم التعليم في أوقات الأزمات. وفي المؤتمر الثاني للتعليم للجميع في العام ٢٠٠٠، تم التشديد على ضرورة بذل الجهود للوصول إلى الأطفال في سياقات الأزمات. وفي العام ٢٠٠١، تم إنشاء الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ Inter-Agency Network for Education in Emergencies (INEE). وفي هذا الصدد، تدعم مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة، التعليم أولاً، الحق في التعليم أثناء الأزمات (UNESCO, 2016).

ولقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار (٢٩٠/٦٤) في ٩ يوليه ٢٠١٠ بشأن الحق في التعليم في حالات الطوارئ، وشددت فيه على أن الشروط المطلوبة لإعمال الحق في التعليم وثيقة الصلة بحالات الطوارئ. وسلَّمت بالدور المهم الذي يمكن أن يؤديه التعليم في دعم الجهود المبذولة في حالات الطوارئ، وبأن ضمان الحق في التعليم في حالات الطوارئ يتطلب مداخلاً شاملةً ومرنةً مصممةً لهذا الغرض بشكل خاص. وأقرت بأن توفير التعليم في حالات الطوارئ يجب أن يظل أولوية رئيسة بالنسبة للمجتمع الدولي والدول الأعضاء (United Nations, General Assembly, 2010).

وبدى التركيز واضحًا بشكل خاص على التعليم في أوقات الأزمات في إعلان إنشيون للتعليم بحلول العام ٢٠٣٠، الصادر عن المنتدى العالمي للتربية لعام ٢٠١٥، وذلك من خلال: (١) التأكيد على أن نسبة كبيرة من السكان غير الملتحقين بالمدارس في العالم يعيشون اليوم في المناطق المتضررة من الأزمات،

وأن الأزمات بكل أشكالها ما زالت تعطل التعليم والتنمية على الصعيد العالمي، و(٢) التشديد على ضرورة الالتزام بتطوير نظم تعليمية شاملة وأكثر قدرة على الاستجابة والملائمة والمرونة لتلبية حاجات الجميع في سياقات الأزمات، و(٣) الحث على التأهب والاستعداد الكافيين لمواجهة الأزمات والتغلب عليها، بدءًا من مواجهة الأزمات والتصدي لها وصولاً إلى التعافي والتغلب عليها وحتى الوصول إلى إعادة البناء المجتمعي، و(٤) التوصية بتحسين الاستجابة الوطنية والإقليمية والعالمية المنسقة، وتنمية القدرات من أجل الحد من الأزمات والتخفيف من آثارها (UNESCO, 2015).

وفي ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار (١/٧٠)، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، والتزم رؤساء الدول والحكومات بتوفير تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع. فالناس كلهم، ولاسيما الذين يعيشون في سياق أزمات، ينبغي أن يستفيدوا من فرص التعلم مدى الحياة. وينص الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على "ضمان التعليم الجيد المنصف الشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، وتنعكس أهمية التعليم في أوقات الأزمات في عدد من الغايات المرتبطة بهذا الهدف، مثل: الغاية (٤–٥) التي تؤكد على ضمان تكافؤ فرص الحصول على التعليم للفئات الضعيفة والمحرومة والمهمشة، والذين يعيشون في حالات ضعف وأزمات وهشاشة (United Nations, General Assembly, 2015).

وتؤدي اليونسكو دورًا مهمًا في صياغة وترويج النهج العالمي للتعليم في أوقات الأزمات؛ إذ يُعد إعمال الحق في التعليم للفئات المتأثرة بالأزمات شرطًا أساسيًا لا يمكن تجاهله لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (UNESCO, 2016). ولقد دُعيت اليونسكو إلى القيام بدور أكبر للمساعدة في توفير التعليم أثناء الأزمات وفي مراحل التعافي وإعادة البناء، والمساهمة في تطوير أو إعادة بناء نظم التعليم في أوقات الأزمات (UNESCO, 2014).

كما حظي التعليم في أوقات الأزمات باهتمام كبير في القمة العالمية للعمل الإنساني World Humanitarian Summit مايو ٢٠١٦. وكانت إحدى النتائج المهمة لهذه القمة، الاعتراف بالتعليم كأولوية على قدم المساواة مع القطاعات الأخرى في الحالات الإنسانية. وسلطت القمة الضوء على ضرورة توفير التعليم الجيد للجميع في أوقات الأزمات (UNESCO, 2016).

ويمكن تعريف التعليم في أوقات الأزمات بأنه "مجموعة الأنشطة التي يتعين القيام بها لتحقيق استمرارية التعلم المنتظم في أوقات الأزمات الحادة أو عدم الاستقرار على المدى البعيد" (Nicolai, 2003, p.11). وأيضًا هو "ضمان فرص التعلم الجيدة لجميع الأعمار في حالات الأزمات، متضمنةً تنمية الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والتعليم الثانوي والتعليم العالي والتعليم غير النظامي والتعليم التقني والتعليم المهني وتعليم الكبار. ويوفر التعليم في أوقات الأزمات الحماية الجسدية والنفسية والاجتماعية والعقلية التي يمكنها الحفاظ على حياة الأفراد والمجتمعات وإنقاذها وتحقيق استمراريتها" (INEE, 2012, p.117). كما يُمكن فهمه بشكل عام على "أنه ممارسة التعليم ومواصلة برامجه في الدول المتأثرة بالأزمات" (UNESCO, 2016, p.2).

ولقد حددت الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتعليم في حالات الطوارئ، الهدف الرئيس لهذا التعليم في: تعزيز فرص الحصول على التعليم الجيد وإتمامه لجميع الأشخاص المتضررين من حالات الأزمات أو عدم الاستقرار (Seitz, 2004).

جديرٌ بالذكر أن التعليم يمكن أن يكون جزءًا أساسيًا من حل الأزمات، وأن غيابه يُزعزع الاستقرار ويمكن أن يشكل تهديدًا للأمن القومي. وعلاوة على ذلك، فإن استعادة فرص الحصول على التعليم في مقدمة الأولويات للسكان المتضررين من الأزمات؛ لأنها توفر لهم الأمل في المستقبل. وبالتالي، يمكن اعتبار التعليم استثمارًا في حلول الأزمات، بالإضافة إلى كونه ركيزة أساسية للاستجابة الإنسانية في أوقات الأزمات. ويمثل التعليم ضرورة في أوقات الأزمات وما بعدها نظرًا لأنه حق من حقوق الإنسان، كما يساعد في: تلبية حاجات السكان المتأثرين بالأزمات، وتوفير الحماية من الضرر، والحفاظ على حياة الأفراد، وتطوير المهارات من أجل حل الأزمات، وتعزيز التنمية الشخصية والتأهب للمواطنة المسئولة، والإعداد لإعادة الإعمار، وإعادة البناء، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
(Sinclair, 2002).

ثانيًا – ماهية تخطيط التعليم في أوقات الأزمات:

إن ما تعانيه المجتمعات من أزمات معقدة ومتسارعة في شتى القطاعات يفرض حتمية تبني طرح جديد لتخطيط التعليم يستطيع التأثير بقوة في أوقات الأزمات وصولاً إلى التعافي منها وإعادة بناء المجتمع ليكون قادرًا على تحقيق التنمية المنشودة.

كثيرًا ما يُنظر إلى التعليم في أوقات الأزمات على أنه استجابة قصيرة المدى تمثل آلية لسد الفجوة حتى يمكن استعادة الحياة الطبيعية: أي أنه جهد للإغاثة فقط. ولكن، هذا يتجاهل دور التعليم كمؤسسة يستخدمها المجتمع لتنمية المعرفة، والمهارات، والكفايات، والقيم، والاتجاهات في مواطنيه، وقادته في المستقبل. كما يمتلك التعليم أدوات قوية لتغيير كبير جدًا في المجتمع، من خلال تشكيل وتطوير الموارد البشرية التي تحدد الطريقة التي يعمل بها المجتمع. ومن ثم، فإن أي برنامج للتعليم في أوقات الأزمات يجب أن يكون برنامجًا يستهدف تحقيق التنمية وليس مجرد آلية لسد الفجوة الحالية. وبطبيعة الحال، يجب إعادة بناء نظام التعليم على نحو مُغاير للنظام الموجود في ظل الأزمات. وإذا كانت التغييرات التي يجب التخطيط لها تختلف حسب كل حالة، فإن هناك بعض العناصر الأساسية التي ينبغي أن تكون موجودة، فيجب أن يكون التعليم جذابًا وممتعًا ومرتكزًا حول المتعلم، وينبغي تقدير المعلمين ودعمهم حتى يتمكنوا من توفير بيئة تعليمية جيدة، ويجب أن يكون نظام التعليم بأكمله مراعيًا لقضايا الإنصاف والتنوع، وينبغي أن يكون أولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلي شركاء فعليين لهم تقديرهم في العملية التعليمية، وينبغي إدراج موارد المجتمع كجزء من "مجموعة" مواد التعلم، ومن الضروري أن يكون المنتج النهائي لنظام التعليم ذا جودة عالية، ويجب أن يحصل جميع الأفراد على فرصة متساوية للحصول على العناصر الأساسية في التعليم: المعرفة، والمهارات، والكفايات، والقيم، والاتجاهات (Pigozzi, 1999).

يتضمن تخطيط التعليم في أوقات الأزمات تحديد وتحليل المخاطر الحالية والمحتملة للأزمات، وفهم التفاعل ثنائي الاتجاه بين هذه الأزمات والتعليم لتطوير استراتيجيات تستجيب بشكل مناسب. وبالتالي، يُساهم في تقليل الآثار السلبية للأزمات على تقديم خدمات التعليم، وتعظيم الآثار الإيجابية لسياسات التعليم وخططه على منع الأزمات أو التخفيف من آثارها. كما يتضمن تحديد والتغلب على أنماط عدم المساواة والاستبعاد في التعليم، بما في ذلك السكان النازحين

قسرًا، وكذلك الممارسات الثقافية الضارة (Macewen & Tréguier, 2019). وينطوي أيضًا على تحليل القدرات والموارد الموجودة للحد من المخاطر والاستجابة للطوارئ في قطاع التعليم. علاوة على ذلك، يهدف إلى الجمع بين جميع الجهات الفاعلة في مجال التعليم، من منظور إنساني وتنموي على حد سواء؛ حيث إنهم يعملون على معالجة مجموعة معينة ومعقدة من التحديات التي تفرضها الأزمة. وهذا يشمل ضمان التكامل وتفادي الازدواجية لتقديم استجابة تعليمية فعالة ومستدامة على مستويات متعددة، بما في ذلك المستويات الإقليمية والمحلية والمدرسية (UNESCO, 2020d).

ويسعى تخطيط التعليم في أوقات الأزمات إلى خدمة أهداف متعددة، تعمل تحت مهلة زمنية مختلفة، تبدأ بتخطيط التعليم من أجل حل مشكلات قائمة في مجال التعليم للتخفيف أو التعافي من الأوضاع السيئة القائمة، وصولاً إلى تخطيط التعليم من أجل التنمية المنشودة، من منطلق كون التعليم ليس نشاطًا للإغاثة فقط بل هو في قلب أي عملية تنموية. ولا يخرج الهدف من تخطيط التعليم في أوقات الأزمات إجمالاً عن التخطيط لمعوقات التغيير من أجل معرفتها وتحديدها ومن ثم تصنيفها والعمل على إزالتها، والتخطيط لعوامل التغيير من أجل ترسيخها. فهو من شأنه وضع خطط واستراتيجيات القضاء على القيود المالية، والبشرية، والمؤسسية (عيد، ٢٠١٧).

وتوجد شروط رئيسة لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات: توافر الموارد والبيانات اللازمة، والمسئولية والتعاون؛ حيث تضطلع وزارة التعليم بمسئوليتها تجاه عملية التخطيط في جميع مراحلها، بالإضافة إلى تمثيل جميع الأطراف المعنية وضمان مشاركتهم بشكل تعاوني فعَّال. والمشاركة الهادفة؛ حيث مشاركة جميع الأطراف المعنية في حلقات وورش العمل ويقدمون مداخلات مهمة ومركزة في صميم الموضوع، وهذه المشاركة تعزز عملية التخطيط (Diaz-Varela, et al., 2016).

وتشير الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ (INEE, 2012) إلى أن خطة التعليم في أوقات الأزمات ينبغي أن:

- تُراعي وتأخذ في الحسبان المعايير والسياسات التعليمية الوطنية والدولية.
- تُظهر الالتزام بالحق في التعليم.
- تُبدي الاستجابة بحاجات التعلم وحقوق الأشخاص المتضررين من الأزمة.
- تتضمن خطوات لضمان حصول الجميع على التعليم الجيد.
- تُبين بوضوح الروابط بين الاستعداد لحالات الأزمات والتصدي لحالات الأزمات، والتنمية الأبعد مدى بعد التعافي من الأزمات.
- تقوم على المشاركة المجتمعية في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج والتدخلات؛ فذلك أمر حيوي لنجاح الاستعداد لحالات الأزمات والتصدي لها.
- تُبدي الالتزام بتعزيز المساواة بين الجنسين واحترام التنوع، والبعد عن جميع أشكال التمييز في التعليم.
- تلتزم بأحكام الاتفاقيات والإعلانات والمبادرات الدولية.

وفيما يتعلق بأنواع التخطيط في أوقات الأزمات، ففي إطار الأزمات والموارد المحدودة والأهداف التي يجب أن تجمع بين النجاحات التعليمية السريعة ونجاحات الماراثون بعيدة المدى، يتضح أن الحاجة تزداد بصورة كبيرة إلى ثلاثة أنواع من التخطيط، متكاملة معًا، وتتم في إطار رؤية كلية لنظام التعليم، ومُنبثقة عن مشروع حضاري قومي للدولة ككل. وهذه الأنواع هي:

١ –التخطيط قصير المدى:

إن النجاحات المبكرة من خلال التخطيط على المدى القصير تزيد الثقة في التعليم كعامل أساسي لمواجهة الأزمات والتغلب عليها، وتساعد على توجيه النظر نحو ضرورة الاستثمار في التعليم، ومن ثم إمكانية حشد موارد مالية للإنفاق عليه. وترجع أهمية هذا النوع من التخطيط أيضًا إلى أن نظام المعلومات يعاني من أوجه ضعف، وبالأخص في المراحل الأولى من الأزمات، بما يعني أن إمكانية إجراء تشخيص علمي دقيق لنظام التعليم يكون من الصعوبة بمكان. إلا أن التخطيط على المدى القصير يمكنه استقراء جزء من الواقع التعليمي، تشتد الحاجة إلى ضرورة البدء به للانطلاق نحو النهوض بالواقع التعليمي ككل.

٢ –التخطيط الاستراتيجى:

إن النهوض بالمجتمعات ليس هدفًا قريب المنال، ولا يحدث بين عشية وضحاها، بل هو هدف يحتاج إلى عمل مضني، ولفترات زمنية طويلة. والتخطيط الاستراتيجي هو الأكثر مناسبةً في ظل الأزمات، لاسيما أن من أهم مبررات ظهوره هو تزايد العقبات المرتبطة بالبيئة الخارجية للمؤسسات وعدم استقرارها وصعوبة التنبؤ بعناصرها، وزيادة معدلات التغير فيها.

٣-التخطيط للطوارئ:

إن البيئة التي تعاني أزمات ضخمة هي بيئة غير مستقرة بالطبع، وهي عُرضة للتغيرات التي قد تحدث بصورة فجائية، وللتعامل مع الطوارئ والأزمات، إما لتقليل تأثيراتها أو منعها والسيطرة عليها، وإما للاستجابة لها كتحدي للبيئة التعليمية، يتطلب الأمر الأخذ بالتخطيط للطوارئ، للتعامل مع ما حدث، والاستعداد لما قد يحدث (عيد، ٢٠١٧).

ثالثًا – تخطيط التعليم في أوقات الأزمات: المراحل، والمجالات، والأولويات:

يُحدد تقرير المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي منها والبنك الدولي (GFDRR & World Bank, 2019) ثلاث مراحل لتعافي قطاع التعليم من الأزمات، وهي: **الاستجابة للأزمات، والتعافي، والتأهب**. وتستند هذه المراحل إلى مبدأ توجيهي لتحسين إعادة البناء ("إعادة البناء بشكل أفضل")، وترتكز على الأولويات الشاملة للسلامة والحماية، والإدماج، والتي يجب النظر فيها ودمجها طوال كل مرحلة من دورة التعافي من الأزمات. ومع ذلك، كما هو موضح في شكل (٢)، فإن هذه المراحل هي في الواقع مترابطة ودورية ومتعددة الأبعاد وغالبًا ما تكون متداخلة. وهناك مستويات متعددة ونقاط دخول طوال دورة الأزمة يجب على صانعي القرار خلالها القيام بأدوارهم ومسؤولياتهم. وعلى هذا النحو، فمن المهم فهم كيف أن مرحلة معينة يتم تحديدها من خلال مرحلة أخرى، وكيف تؤثر في المراحل الأخرى، وتتفاعل معها داخل وعبر مراحل ومجالات العمل الأخرى.

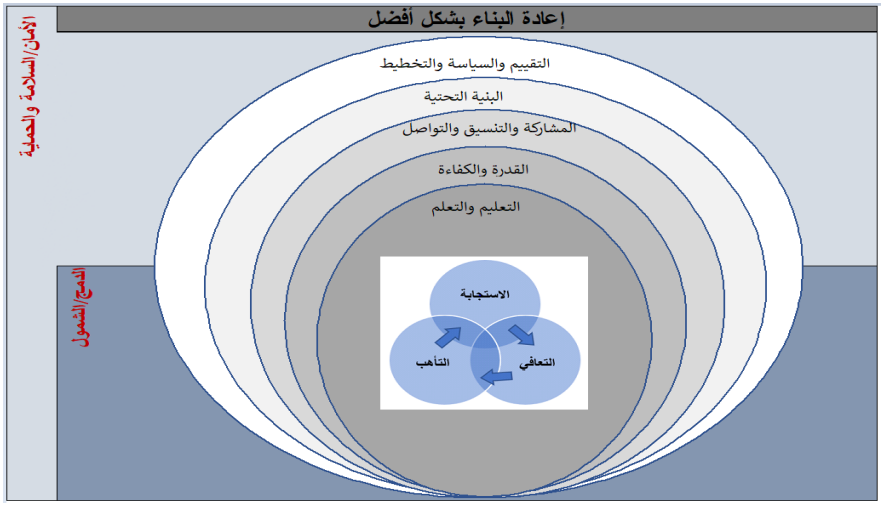

شكل (٢) الإطار المفاهيمي لتعافي قطاع التعليم

Source: GFDRR & World Bank (2019). Education Sector Recovery.

تتضمن **مرحلة الاستجابة** توفير خدمات الطوارئ والمساعدة العامة أثناء الأزمة أو بعدها مباشرة. والغرض من ذلك هو إنقاذ الأرواح وتقليل الآثار الصحية وضمان السلامة العامة وتلبية حاجات الكفاف الأساسية للمتضررين. عادةً، تركز مرحلة الاستجابة على الحاجات الفورية وقصيرة المدى. وبالنسبة لقطاع التعليم، فإن تعطيل خدمات التعليم يعني أن إجراءات الاستجابة تمتد في كثير من الأحيان إلى مرحلة التعافي، ومن ثم يجب التركيز على دعم الحاجات الحادة لقطاع التعليم حتى يمكن استعادة الخدمات الكاملة. وتتضمن **مرحلة التعافي** ترميم وتحسين المرافق وسبل العيش وظروف المعيشة. كما أنها تنطوي على الرفاه النفسي والاجتماعي للمجتمعات المتضررة، بما في ذلك الجهود المبذولة للحد من عوامل خطر الأزمات. وفيها ينبغي استعادة الخدمات الأساسية، بما في ذلك ضمان استمرار حصول الجميع على التعليم دون انقطاع. ويجب دعم التركيز الناشئ على "إعادة البناء بشكل أفضل" من خلال تسهيل التخطيط وصنع القرار بقيادة وطنية تماشيًا مع التعلم الرئيس من نتائج مرحلة الاستجابة. في حين تتكون **مرحلة التأهب** من الأنشطة والتدابير المتخذة قبل وبين الأحداث الخطرة لزيادة الوعي وتعزيز الإجراءات لضمان استجابة فعالة، ومن الحيوي استخدام هذه المرحلة للتركيز على بناء المعرفة والقدرات على الصمود. خلال هذه المرحلة، ينبغي استعادة الخدمات

الأساسية وتحول التركيز نحو تفعيل رؤية "إعادة البناء بشكل أفضل" بشكل كامل. ويجب على الحكومة أن تأخذ زمام القيادة الكاملة فيما يتعلق باستراتيجيات تأمين الوصول إلى التعليم للجميع (GFDRR & World Bank, 2019).

يجب أن تكون الاستجابة للأزمة سريعة ومنسقة ومتعددة القطاعات. بدايةً، يتعين على السلطات التعليمية تحديد الأولويات وإشراك جميع الأطراف المعنية، وإنشاء خطة قصيرة الأجل تستند إلى تحليل سريع للوضع وتقدير للحاجات العاجلة. بمجرد أن يتم ذلك، يجب على جميع الأطراف المعنية الاتفاق على خطة متوسطة الأجل، والشروع في إعداد استراتيجية لما بعد الأزمة (IIEP, 2020a).

ويُفصّل تقرير GFDRR & World Bank (2019) كل مرحلة من هذه المراحل إلى مجالات عمل رئيسة أثناء وبعد الأزمة، كما هو محدد في شكل ٣. وهذه المجالات، على الرغم من تقديمها على أنها متمايزة، إلا أنها تعمل بالتكامل والتنسيق فيما بينها.

مراحل العمل	مجالات العمل
الاستجابة (فورية) استعادة الوصول التعليمي لجميع الطلاب المتضررين.	**التقييم والسياسة والتخطيط** التأكد من وجود الهياكل والنظم والشروط لتلبية حاجات قطاع التعليم.
التعافي (قصير المدى) استعادة الوظائف الأساسية لنظام التعليم.	**البنية التحتية** التأكد من أن جميع مرافق التعليم يمكن الوصول إليها، وآمنة، وحماية الطلاب من المخاطر وجميع أشكال الضرر المحتملة.
التأهب (متوسط المدى) التطوير والتخطيط لتحسين واستدامة مرونة قطاع التعليم.	**المشاركة والتنسيق والتواصل** التأكد من فهم الأدوار والمسؤوليات وتمكين أصحاب المصلحة من تنفيذ الإجراءات المتفق عليها.
	القدرة والكفاءة ضمان تخصيص موارد كافية لتغطية الحاجات، وأن أصحاب المصلحة لديهم المهارات اللازمة لتقديمها.
	التدريس والتعلم ضمان قيام قادة ومعلمي قطاع التعليم ببناء المعرفة والمهارات والسلوكيات التي تقلل من المخاطر وتمنع الأذى المحتمل لجميع الطلاب.

شكل (٣) مراحل ومجالات العمل داخل قطاع التعليم أثناء وبعد الأزمة

Source: GFDRR & World Bank (2019). Education Sector Recovery.

ويعرض جدول (١) أولويات مراحل ومجالات العمل فيما يخص تعافي قطاع التعليم.

جدول (١) نظرة عامة على أولويات المرحلة ومجالات العمل

الأولويات الشاملة		مجالات العمل	الاستجابة (فورية) استعادة الوصول التعليمي لجميع الطلاب المتضررين	التعافي (قصير المدى) استعادة الوظائف الأساسية لنظام التعليم	التأهب (متوسط المدى) التطوير والتخطيط لتحسين واستدامة مرونة قطاع التعليم
الأمان/السلامة والحماية	الدمج/الشمول	التقييم والسياسة والتخطيط	تفيد البيانات المستمدة من تقييمات الحاجات الأولية أو السريعة ونظام المعلومات (EMIS) في تحديد الهياكل والأنظمة والشروط التي تم وضعها لتوفير الوصول الفوري إلى التعليم ومعالجة الحاجات النفسية والاجتماعية والتعليمية الحادة للأطفال والشباب. وتعطى الأولوية لأولئك الأكثر تهميشاً و/أو المعرضين لتأثيرات الأزمات.	تفيد البيانات المستمدة من تقييمات الحاجات الشاملة ونظام المعلومات EMIS المحدث في تحديد الهياكل والأنظمة والظروف التي تدعم الانتقال من توفير التعليم المؤقت وغير الرسمي إلى التعليم الدائم والرسمي بحيث يتم تضمين جميع الطلاب وحمايتهم، وتلبية حاجاتهم التعليمية في غضون النظام الحالي.	تفيد الدروس الرئيسة المستفادة من أنشطة مرحلة الاستجابة والتعافي في الوصول المستمر والشامل إلى التعليم. يتم تعميم الحد من مخاطر الأزمات (DRR) عبر التخطيط للأزمات المدرسية والمناهج الدراسية والتعليم والتعلم لتحسين مرونة قطاع التعليم.
		البنية التحتية	جميع مرافق التعليم خالية من المخاطر المباشرة وتوفر مساحات آمنة ومتاحة وشاملة للتعلم والحماية الاجتماعية؛ حيث يتم استخدام المرافق التعليمية لأغراض أخرى (أي توفير المأوى)، ويجب وضع الخطط لإدارة عودة المرافق في الوقت المناسب إلى الوظائف التعليمية ذات الأولوية.	يتم تقييم مرافق التعليم وتحديدها بشكل شامل للهدم الكامل/الجزئي، أو إعادة التوطين/النقل، أو التعديل التحديثي، أو إعادة البناء بطريقة تحدد أولويات حاجات المجتمع، وسلامة وإدماج جميع الأطفال والشباب، والمرونة المستقبلية لقطاع التعليم.	إن إعادة تصميم المرافق التعليمية وتعديلها وإعادة بنائها يدمج التصاميم الملائمة للأطفال والمقاومة للأزمات. ويتسبب الانتقال من مرافق مؤقتة إلى دائمة في إحداث اضطراب بسيط في التعلم (يقلل اضطرابات التعلم).
		المشاركة والتنسيق والتواصل	يتم تجميع لجان التنسيق على الفور مع عضوية تمثيلية. ينبغي وضع أصحاب المصلحة الرئيسيين في وضع يسمح لهم بتقديم إجراءات فورية. يتم فهم الأدوار والمسؤوليات بوضوح ونشرها من خلال قنوات اتصال	إن شركاء التنمية في وضع يسمح لهم بدعم وتمكين تنسيق إجراءات مرحلة الاستجابة من خلال الإدارات الحكومية ذات الصلة، وإدارة الانتقال من الاستجابة إلى برمجة مرحلة التعافي. وينبغي	يتم تعزيز التحسينات التي تم إدخالها على دمج الأقليات والسكان المهمشين والضعفاء من خلال التواصل المستمر وجهود المشاركة، وخاصة أثناء الانتقال إلى إعدادات المدرسة الجديدة والمعدلة، وكذلك من

الأولويات الشاملة	مجالات العمل	الاستجابة (فورية) استعادة الوصول التعليمي لجميع الطلاب المتضررين	التعافي (قصير المدى) استعادة الوظائف الأساسية لنظام التعليم	التأهب (متوسط المدى) التطوير والتخطيط لتحسين واستدامة مرونة قطاع التعليم
		فعالة وشفافة. إعطاء الأولوية لإدراج أصوات أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأطفال والشباب والأسر والمعلمين.	أن يُشارك الأطفال والشباب والأسر والمعلمون في القرارات المستقبلية المتعلقة بالسياسات والتخطيط للقطاع.	خلال تعميم تعليم الحد من مخاطر الأزمات.
	القدرة والكفاءة	يتم تأمين تمويل الطوارئ الداخلية والخارجية لدعم الاستجابة. يتم تخصيص الموارد وتوزيعها ونشرها بسرعة استجابة للحاجات المحددة. يمتلك أصحاب المصلحة المشاركون في تقديم الخدمات التعليمية في مرحلة الاستجابة المهارات والأنظمة اللازمة للاستجابة بفعالية لحاجات الحماية الفورية للطلاب ومجتمعاتهم.	التمويل مضمون لتعافي قطاع التعليم وإعادة بنائه على المدى البعيد. يتم تخصيص الموارد نحو الفجوات المحددة لتحسين الوصول إلى التعلم والسلامة والحماية، وضمان مرونة القطاع.	توجد آليات تمويل طارئة لتقليل تأثير الصدمات في المستقبل. يتم تأمين التمويل للأنشطة الجارية للتخفيف من حدة الأزمات والتكيف والوقاية، مع التركيز بشكل خاص على بناء قدرات قطاع التعليم من أجل التخطيط الفعال لإدارة الأزمات وتقديم أنشطة الحد من مخاطر الأزمات.
	التدريس والتعلم	يوجد عدد كاف من المعلمين والموظفين، مزودين بالموارد والمرافق الآمنة والمعرفة والمهارات اللازمة لتقديم تعليم الطوارئ الذي يتسم بالحماية والشمول والاستجابة للحاجات الفورية لجميع المتعلمين.	يتم تناول قضية سلامة ورفاهية موظفي قطاع التعليم بشكل مناسب. يتم توفير برامج التنمية المهنية اللازمة لتدريب المعلمين على التعليم في سياقات الأزمات. ويشمل ذلك تطوير برامج التعلم التي تبني معارف ومهارات الأطفال والشباب لتحديد وإدارة المخاطر المتعلقة بالأزمات، والتغلب على تحديات سياق الأزمة.	المعلمين مزودين بالمهارات الكافية واللازمة لدمج تعليم الحد من مخاطر الأزمات في المواد الدراسية المحددة. تُركز المناهج وطرق التدريس على تطوير التصرفات العاطفية والسلوكية التي تعزز مرونة الأطفال تجاه الصدمات المستقبلية.

Source: GFDRR & World Bank (2019). Education Sector Recovery.

وتجدر الإشارة إلى محورية دور الأطراف المعنية بقطاع التعليم في مراحل التخطيط أثناء الأزمات ومجالاته وأولوياته، فنقاط القوة والقدرات التي تجلبها تلك الأطراف إلى الاستجابة التعليمية وإجراءات التعافي والتأهب لا تُقدر بثمن، وتُعد

مشاركتهم النشطة في تحديد الحاجات والتخطيط والدعم من أجل تنفيذ تدابير التعافي وإعادة البناء أمرًا أساسيًا؛ حيث تُشارك مجموعة من الجهات الفاعلة في مبادرات الاستجابة والتعافي وإعادة البناء في قطاع التعليم. وأهم هذه الجهات: (١) الوزارات الحكومية، و(٢) المهنيين ومجتمعات التعلم التي تتألف من المديرين والمعلمين والإداريين ومسؤولي التعليم المحليين والطلاب والأسر وقادة المجتمع، و(٣) شركاء التنمية المتمثلين في منظمات تُقدم دعم مالي أو تقني أو تنفيذي، وتشمل المنظمات غير الحكومية الدولية والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات الخيرية، و(٤) المجتمع المدني الذي يتضمن مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية وغير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة، و(٥) القطاع الخاص الذي أثبت أهميته في دعم توفير الحكومة للتعليم في سياق الأزمات، ومن خلال آليات متعددة، على سبيل المثال: توفير التمويل، وتشجيع الابتكار في التعليم، وتقديم الخدمات الاستشارية، وتوفير القيادة الإدارية والاستراتيجية (GFDRR & World Bank, 2019).

وفي هذا السياق، يُورد المعهد الدولي للتخطيط التربوي (٢٠٢٠) عددًا من الخطوات المهمة التي يمكن اتخاذها عند الاستجابة للأزمة:

١- **تنشيط مجموعات التخطيط للطوارئ داخل التعليم، والتنسيق عبر القطاعات:** يمكن لوزارات التعليم استخدام هياكل الطوارئ القائمة لتنفيذ خطط الطوارئ في انسجام مع الهيئة الوطنية المسئولة عن إدارة الأزمات. في حالة عدم وجود خطط الطوارئ، يمكن أن تنشئ وزارة التعليم مجموعة تخطيط طوارئ خاصة بها، والتنسيق مع القطاعات الأخرى للاستجابة للأزمة. وفي هذه الخطوة يتم:

- تحديد أنسب الأفراد من قطاع التعليم والقطاعات الأخرى، وتحديد أدوار ومسؤوليات واضحة؛ لتبادل المعلومات وتنسيق الاستجابات وتطوير التدخلات المشتركة.
- تكوين شراكات مع الوزارات ذات العلاقة بالأزمة.
- تصور ومناقشة السيناريوهات المختلفة، وتحديد الفرص والعقبات المحتملة التي يُمكن أن تساعد أو تعوق تدابير التنفيذ.
- وضع أهداف واستراتيجيات وسياسات ومبادرات واضحة للاستجابة.

٢- **تقييم متطلبات الحفاظ على القدرات التشغيلية على جميع المستويات:** تُنصح وزارات التعليم بجمع المعلومات من جميع الأطراف المعنية لتحديد الحاجات التشغيلية. تشمل الأطراف المعنية: السلطات المحلية المنتخبة والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني ونقابات المعلمين وهيئات الصحة العامة. وفي هذه الخطوة يتم:

- مراجعة البيانات والمعلومات الموجودة بنظام معلومات التعليم ومصادر أخرى، قبل جمع البيانات الجديدة.
- إنشاء وحدة لجمع البيانات للأزمة لتنسيق العملية على جميع المستويات الإدارية.
- جمع البيانات المتعلقة بالسكان الضعفاء، من أجل تلبية حاجاتهم وتأمين حقوقهم خلال الأزمة. ويشمل هذا على وجه الخصوص: الأطفال ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة الذين قد يجدون صعوبة في الدراسة بشكل مستقل، والفتيات الذين يتم إجبارهم على الاضطلاع بمسئوليات رعاية الأطفال والمنزل أثناء إغلاق المدرسة، مما يحد من دراستهم ووقت الراحة.
- تقدير الحاجات التشغيلية الخاصة الناتجة عن إغلاق المدارس، وخاصة فيما يتعلق بدعم المعلمين المستمر في التدريس، ودعم الطلاب المستمر في التعلم، وتوافر مواد التدريس والتعلم.
- استكشاف استراتيجيات التخفيف والمعالجة لمواجهة المشاكل التشغيلية.
- تقييم ما إذا كانت الموارد المالية المتاحة كافية لتخطيط وتنفيذ الخدمات والبرامج التعليمية والتدخلات المطلوبة (على سبيل المثال: التحقق من تكلفة إعداد برامج التطوير والتنمية المهنية للمعلمين في التعليم المفتوح والتعليم عن بعد).

٣- **التواصل بشكل واضح ومستمر مع المعلمين وأولياء الأمور والطلاب والمجتمعات:** خلال أزمة مثل جائحة كورونا، يُعد الاتصال مع السلطات أمرًا أساسيًا لتوحيد الناس في جهد مشترك، ومكافحة الخوف واليأس، وتحقيق نتائج فعالة. يحتاج موظفو المدرسة وأولياء الأمور والطلاب إلى تواصل مفتوح ومستمر مع السلطات التعليمية. يُعد التواصل بين موظفي

المدرسة وأولياء الأمور والطلاب أمرًا بالغ الأهمية أيضًا، من أجل طمأنة الجميع، وضمان حصول المعلمين والطلاب على جميع المعلومات اللازمة، وتمكين التدريس والتعلم المستمر. وفي هذه الخطوة يتم:

- تقييم حاجات الاتصالات، وتعزيز التنسيق مع وزارة الاتصالات.
- تقييم مدى توافر وفعالية قنوات الاتصال المختلفة (الراديو والتلفزيون والرسائل القصيرة ووسائل التواصل الاجتماعي، وما إلى ذلك).
- النظر في أدوات الاتصال المخصصة، الموجهة نحو جماهير محددة، لتبادل المعلومات بشكل أفضل مع الأشخاص الأكثر تضررًا من حالة الطوارئ ومع الأطراف المعنية الآخرين.
- تزويد الجمهور بأحدث المعلومات عن الأزمة والقرارات والمبادرات التي تم تطويرها وتنفيذها لمعالجتها.
- تقديم المشورة بشأن الممارسات الصحية والنظافة الجيدة.
- التأكد من أن جميع الجماهير، بما في ذلك الأكثر ضعفًا، يمكنهم الوصول إلى المعلومات الأساسية. (IIEP, 2020a)

٤- تخطيط التعليم في أوقات الأزمات: المتطلبات، ودور المخطط التربوي:

يُعزز التخطيط المنهجي الأداء المنتظم المستمر للنظام، إلا أن حالات الأزمات تتطلب استجابة سريعة. وفي حين أنه من الصحيح أن أوجه التفاوت ستظهر في توفير الموارد أثناء الأزمة، إلا أن التخطيط لا يزال نشاطًا أساسيًا من أجل الاستخدام الفعال والكفؤ للموارد. فبدون التخطيط، من المرجح هدر الموارد وضعف الخدمات وتعقد الإجراءات، وظهور التفاوتات في تقديم الخدمات. وبعد الأزمة، فإن حاجات وتوقعات المجموعات المتضررة تكون عادةً واسعة وضخمة. ولذا، يجب أن تكون السلطات التعليمية قادرة على تحديد الأولويات، وهذا يُمثل متطلبًا مهمًا لعملية التخطيط. وأيضًا، يتطلب التخطيط الفعال اتفاقًا سياسيًا واضحًا بشأن القيم والمبادئ والأهداف بالإضافة إلى العمليات الفنية. وعادةً ما تنخفض ميزانيات التعليم الحكومي بشكل كبير خلال الأزمات؛ حيث تُنفَق مبالغ متزايدة من الأموال على قطاعات أخرى – مثل قطاع الصحة – على حساب قطاع التعليم، بما يعبر عن تأخر التعليم في الأولوية بالنسبة للقطاعات الأخرى، ومن ثم يلزم تخصيص موارد مالية كافية لقطاع التعليم. وقد يحتاج موظفو

وزارة التعليم المعنيين بالتخطيط والإحصاء أيضًا إلى تعزيز وتدريب إضافي من أجل مواكبة التخطيط في أوقات الأزمات وإعادة البناء (IIEP, 2010).

ويجب أن يستجيب التخطيط في سياق الأزمات للحاجات الآنية العاجلة والحاجات قصيرة ومتوسطة المدى، بالإضافة إلى الحاجات الاستراتيجية. وأثناء مرحلة الأزمات، يتم إعداد خطط قصيرة المدى لتوجيه توفير الخدمات بشكل عاجل، وينصب التركيز على الاستئناف السريع للخدمات التعليمية للفئات المتضررة من الأزمات. ويتطلب التخطيط التربوي وقتًا وخبرةً فنيةً قد لا تكون ممكنة أو متاحة بسهولة خلال مراحل الأزمات، ولكن ينبغي، إلى أقصى حد ممكن، القيام بإجراء التخطيط قصير المدى مع مراعاة حاجات التخطيط طويل المدى (*Ibid*).

وتتطلب سيولة حالات الأزمات تخطيطًا مرنًا وواقعيًا يستند إلى تحليل دقيق للوضع الراهن. وينبغي فحص الخطط وتعديلها بشكل دوري حسب الضرورة لتعكس الظروف المتغيرة. وأثناء عملية إعادة البناء المبكرة، ينبغي أن يُعد المخططون خطة استراتيجية تفصيلية وواقعية لتطوير قطاع التعليم، وينبغي أن تندرج هذه الخطة ضمن الخطة التنموية الوطنية، ومع مرور الوقت، ومع حل مشكلات الالتحاق بالتعليم، من المرجح أن يتحول التركيز إلى جودة التعليم وملاءمته لحاجات الأفراد وتنمية المجتمع. ويجب أن تفي السلطات التعليمية بمسئولياتها عن توفير التعليم الجيد للجميع في أوقات الأزمات، مما يستلزم قيامها بالتخطيط. لذلك، من المستحسن إنشاء وحدة داخل وزارة التعليم تكون مسئولة عن التخطيط لجميع مراحل الأزمات وإعادة البناء (*Ibid*).

وخلال مرحلة إعادة البناء، تُستخدم عملية أكثر نظامية في التخطيط لتلبية حاجات البناء متوسط المدى وحاجات التنمية ذات المدى الأطول في قطاع التعليم. ويتعين أن يقود مسئولو التعليم التخطيط ويوجهونه في مرحلة الأزمات وخلال فترة إعادة البناء. وتعتمد قدرة المسئولين على اتخاذ القرار على القدرة الفنية في الوزارة، بالإضافة إلى كفاءة الوزارة وقدرتها على اتخاذ القرار. والمعلومات ضرورية للتخطيط الفعال، ولذلك يجب إنشاء نظام فعال للمعلومات التربوية، إذا لم يكن هناك نظام بالفعل موجود ويعمل بكفاءة (*Ibid*).

يُلقي تخطيط التعليم في أوقات الأزمات عبئًا على المخططين، ومن ثم فإن دورهم يكون مختلفًا إلى حد كبير وغير تقليدي، فإلى جانب الأمور المتعلقة بفنيات التخطيط ستكون هناك أدوار أخرى. إن قيام المخطط التربوي بدوره مشروط بأن تكون لديه قدرة على إحداث التغيير، ومثابرة في عرض الأفكار وشفافية في عرض الحقائق. إن الأمر يحتاج إلى مخططين من نوع معين متميز ومختلف، لا يخضعون لأفكار نمطية، أو ضغوط مؤسسية، يؤمنون بالقضية، ويعملون لها ويهتمون بها، وعلى وعي بدورهم، ويعرفون كيف يمكن الخلاص من حالة الأزمة إلى حالة الاستقرار. وعليه فإن دورهم ليس فنيًا فقط، ولكنه سياسيًا تثقيفيًا، وتعليميًا وعلميًا وتجديديًا. ففي ظل الأزمة، يبدأ المخطط بتعبئة وتوليد الحماس للتغيير المرتجى؛ ليحرك في الناس شيئًا ما، بغية الإحساس بخطورة الموقف، لأن القادم أسوأ إن لم يتم معالجته، ومن ثم يجب التعامل مع الوضع السيء. بالإضافة إلى تذليل عقبات التنفيذ، ما يتعلق منها بالجانب البشري على وجه التحديد (مطر، ٢٠١٣).

وفي هذا السياق، توجد مجموعة من الممارسات يتعين أن يقوم بها المخطط، هي:

١- معرفة ما الذي يريده الأفراد والمؤسسة، وهنا يتم التركيز على دراسة المشكلة من جذورها. وهذا يتطلب إيجاد شراكة لتدعيم عملية الإصلاح والتغيير، وجلب المهتمين، وضرورة التحرك للإنقاذ.

٢- تجنيد مجموعة من المؤمنين بإمكانية التغيير، وعمل شراكة لدعم التغيير، واستثمار قدرات الأفراد وتصنيفهم طبقًا لقدراتهم، والاستغلال الملائم لتلك القدرات.

٣- شحذ الهمم لبناء قوة دافعة، فالمطلوب إحداث حركة، والتحفيز لازم لكي تُنشأ حركة. وهنا يطرح المخطط أفكارًا، ويعرض آراءً، ويستحث الآخرين على نفس الشيء، ويناقش ويحلل، ويقيم معملاً تلتقي فيه الأفكار وتتفاعل.

٤- بناء استراتيجية للمشاركة، فيها تحدد التوقيتات والترتيبات والأعمال محددة، التي تمهد لإحداث التغيير. ويكون التركيز على تنفيذ أعمال بعينها متفق عليها لوضع الأفراد على بداية الطريق، دخولاً إلى الميدان لضمان أنهم سيعملون.

٥- تحديد الأحداث التي تقدح زناد التغيير، بما يؤدي إلى تقوية احتمالات النجاح. وهنا، يجب البعد عن تزيين الواقع بالوهم، والتهوين من حجم المشكلات، والتهويل والتضخيم في حجم الإنجازات.
٦- التخطيط للخطأ، ففي سياق الأزمات هناك أخطاء كثيرة، وهذا ليس عيبًا، ولكن العيب يكمن في تغطية الخطأ والاستمرار دون معالجته. إن القصور في الأداء في ظل الأزمات وارد، وإذا حدث فإن الأمر يحتاج إلى تحليلات مكثفة، ثم افتراض ما يمكن أن يحدث، وعمل خطط للطوارئ، والتفكير بطريقة ماذا لو؟ إن التنفيذ الناجح يشمل توقع ما ليس متوقعًا، وتقدير الأمر قبل أن يقع، والاستعداد له. ويكون من الأجدر تحسس المَواطن التي من الممكن أن تحدث فيها أخطاء، ومتابعتها ومراقبتها (*Ibid*).

المحور الثانى-أهم استجابات الدول لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا على التعليم:

تنوعت استجابات الدول تجاه جائحة كورونا لمواجهة تداعياتها على التعليم، وتمحورت هذه الاستجابات حول هدف أساسي، هومواصلة التعليم من خلال: تبني وسائل بديلة أثناء فترة التباعد الاجتماعي Social Distancing – اللازمة للوقاية من فيروس كورونا –، ووضع تدابير قابلة للتكيف ومتسقة وفعالة وعادلة لمواجهة هذه الأزمة.

وكانت منظمة اليونسكو، واليونيسيف، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من بين أهم المنظمات الدولية التي اهتمت بقضية مواصلة التعليم من خلال تبني وسائل بديلة أثناء فترة التباعد الاجتماعي، وإعداد التقارير والبحوث والدراسات، ومشاركة الممارسات الجيدة Good Practices، وبناء سيناريوهات مستقبلية، ووضع إطار لتيسير إعادة فتح المدارس، وبناء سياسات تعليمية لما بعد الوباء Post-Pandemic Educational Policies.

وعليه، تم رصد وتحليل استجابات الدول لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا على التعليم بصفة أساسية من خلال تقارير تلك المنظمات الدولية، على النحو التالي:

أولاً – إعطاء الأولوية لاستمرار التعلم رغم إغلاق المدارس.
ثانيًا – قرارات الدول بشأن الامتحانات الوطنية.

ثالثًا – دور الأنظمة التعليمية في تقديم الدعم لمكافحة انتشار فيروس كورونا.
رابعًا – إعادة فتح المدارس، وبناء السياسات التعليمية لما بعد جائحة كورونا.

أولاً – إعطاء الأولوية لاستمرار التعلم رغم إغلاق المدارس:

في ظل تدابير إغلاق المدارس والجامعات في ١٩١ بلدًا للحد من انتشار فيروس كورونا، والذي ترتب عليه تعطل الفرص التعليمية بشكل كبير على مستوى العالم، اتجهت معظم الدول إلى تبني طرائق التعلم البديلة، وتطبيق مجموعة متنوعة من الحلول من أهمها التعلم عن بُعد/التعلم عبر الإنترنت، وذلك من خلال وضع منصة وطنية للتعلم عبر الإنترنت، أو استخدام منصة تعليمية قائمة، كما وظفت التعلم عبر التلفاز والراديو، والتعلم المنزلي/التقليدي، وقام بعض المعلمين بإنشاء صفوف تفاعلية عبر الإنترنت، واستخدام المنصات التعليمية المجانية/ المفتوحة للتعلم عبر الإنترنت، وتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي (Reimers, & Schleicher, 2020 ؛ UNESCO, 2020c)، كما تم توزيع مواد تعليمية مطبوعة على الطلاب لأخذها إلى المنزل للتعلم في بعض الأماكن (Memon et. al., 2020).

رصد ريمرز وشلايشر (Reimers & Schleicher, 2020) استجابات عديد من الدول تجاه إغلاق المدارس والتغيرات التي حدثت في تقديم التعليم في تقرير OECD بعنوان *"إطار عمل لتوجيه استجابة التعليم تجاه جائحة فيروس كورونا المستجد ٢٠٢٠* "؛ حيث اعتمدت عديد من الدول على منصات الإنترنت لمواصلة التعليم، في حين اعتمدت حكومات بعض الدول على برامج التليفزيون التعليمية لبث المحتوى، وقد جمعت بعض الدول بين التعلم عبر الانترنت، والبرامج التعليمية من خلال التليفزيون، وأضافت دولاً أخرى إلى ذلك توفير الكتب المدرسية والمواد التعليمية ليتم تسليمها للطلاب.

لقد أشار التقرير إلى أن التعلم عبر الإنترنت كان البديل الأكثر شيوعًا؛ نظرًا لأن معظم الدول بدأت تستخدم منصات عبر الإنترنت لمواصلة التعلم، فقد قامت الأرجنتين بتوفير الأدوات والموارد التعليمية عبر الإنترنت، وشجعت استراليا المدارس على استخدام المنصات التعليمية المجانية مثل Microsoft Teams و Google Drive لتسهيل التواصل بين المعلمين والطلاب، واعتمدت الصين تدريس جميع المواد عبر الإنترنت، عن طريق إطلاق منصة سحابية وطنية، توفر موارد تعليمية رقمية للطلاب في المدارس مجانًا في جميع أنحاء البلاد، وتستوعب المنصة ٥٠ مليون متعلم في وقت واحد (Schleicher, 2020). كما قامت

البرتغال بتنظيم الفصول الدراسية عبر الإنترنت وإتاحة مجموعة من الموارد المجانية المفتوحة. وبدأت كوستاريكا بتوفير الموارد التعليمية عبر الإنترنت، وصممت إعلانات تليفزيونية، وصفحات ويب عامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول كيفية الوصول إلى هذه الموارد. كما اعتمدت كل من جمهورية التشيك، وفنلندا، وهولندا، وفرنسا على التعليم عن بعد، واستندت فرنسا إلى منصة تربوية مجانية للمركز الوطني للتعليم عن بعد تسمى "صفي في المنزل"، لتوفير دروس افتراضية، وبالتالي تضمن الحفاظ على التواصل بين الطالب وزملائه ومعلميه. وفي إستونيا، تتاح جميع المواد التعليمية بصورة ورقية وعلى الإنترنت على حد سواء، ونظرًا لأن عديد من المدارس كانت تستخدم إصدارًا رقميًا في السابق فهي لا تحتاج إلى أي دعم إضافي. كما تم التحول إلى التعلم الإلكتروني في هنغاريا، وجورجيا، وتم إنشاء حسابات مستخدمين على Microsoft Office 365 في جورجيا، كما تم إنشاء فصول افتراضية لجميع المواد الدراسية في كل المراحل الدراسية عبر منصة Microsoft Teams . وفي إسرائيل، يتم بث دروس وطنية من قبل المعلمين لجميع الصفوف الدراسية عبر الفصول الدراسية الرقمية، والندوات عبر الإنترنت. وقامت إيطاليا بإنشاء صفحات مخصصة على الإنترنت وبرامج تعليمية بالفيديو ومواقع لعقد اجتماعات افتراضية، وتقديم منصات التعلم الإلكتروني، وتنظيم فرق عمل داعمة، وتزويد المعلمين بالتدريب عن بعد. كما وظفت إيطاليا وكوستاريكا شبكات التواصل الاجتماعي لإرسال خطط يومية للقراءة إلى الطلاب والأهل (UNESCO, 2020h). وقامت اليابان أيضًا بتوفير مواد تعليمية مجانية، ومقاطع فيديو، كما أوصت بأهمية بدء برامج الدراسة المنزلية المناسبة، وإجراء دروس تكميلية بعد العودة للمدارس (Reimers, & Schleicher, 2020).

وعلى الجانب الآخر اعتمدت بلجيكا على بث البرامج التعليمية من خلال التلفزيون القومي للتأكيد على أهمية مواصلة التعليم المنزلي. وجديرٌ بالذكر أن بعض الدول قد جمعت بين التعلم عبر الانترنت، والبرامج التعليمية من خلال التليفزيون مثل المكسيك، وجمهورية لاتفيا، ورومانيا؛ حيث قدمت رومانيا الدعم لنقل المناهج عبر الإنترنت من خلال عقد شراكات مع عديد من مقدمي الخدمات مثل Google، و Microsoft، وأقامت شراكة مع قناة التلفزيون الوطنية لعرض برنامج Teleschool أي "المدارس عن بعد". كما قدمت جمهورية لاتفيا الدعم

اللازم لتنفيذ التعلم عن بعد في جميع المدارس، بالإضافة إلى إعداد التلفزيون الوطني في لاتفيا بالتعاون مع المركز الوطني للتعليم مجموعة أسبوعية خاصة من البرامج التلفزيونية التعليمية والترفيهية لمختلف الفئات العمرية. كما يتم توفير الدعم التكنولوجي للدارسين الذين ليس لديهم إنترنت في المنزل، وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والعلوم؛ حيث تقوم أكبر شركتين مشغلة لشبكات الهاتف المحمول LMT و BITE بتزويد الهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية لحوالي خمس آلاف طالب (يشكلون حوالي ٣ ٪ من إجمالي عدد طلاب المدارس في لاتفيا). ويتم اتخاذ خطوات بالتعاون مع جمعيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبلديات لزيادة قدرة تدفق بيانات الإنترنت في بعض المدارس في لاتفيا. وعلى غرار ما فعلته لاتفيا، فقد أنشأت البرتغال أيضًا شبكة من المؤسسات والشراكات التي تضمن بعض الإدماج للطلاب من ذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض. ولضمان استمرارية عملية التعلم في لاتفيا، يُسمح أيضاً بتوفير الكتب المدرسية والمواد التعليمية المطبوعة للطلاب، وتقوم بعض المدارس بإعداد حزم يومية خاصة من الكتب المدرسية والمواد المطبوعة ليتم تسليمها للطلاب (*Ibid*).

واتخذت إيطاليا عدة إجراءات للتصدي لعدم المساواة في ظل تبني التعلم عن بعد عن طريق صرف مبلغ ٨٥ مليون يورو لدعم تعلم ٨.٥ ملايين طالب عن بعد، ولتحسين الاتصال بالإنترنت في المناطق المعزولة (UNESCO, 2020h). كما قامت الحكومة الصينية بالتعاون مع عديد من الشركاء بحشد الموارد اللازمة لتقليل الفجوة الرقمية عن طريق توفير خدمة الواي فاي المجانية والأجهزة لكل من الطلاب والمعلمين (Schleicher, 2020). كما قامت الأرجنتين بإنشاء برنامج Seguimos Educando، وهي منصة تعليمية متعددة الوسائط، توفر محتوى تعليمي والنصح اللازم للطلاب، والتي تضمن – بفضل الشراكة مع شركات الهاتف – الوصول إلى الإنترنت دون تكلفة، وبدون استهلاك البيانات حتى يتمكن جميع الأطفال من الاستفادة، بغض النظر عن خلفيتهم (GEM, 2020). كما وفرت وزارة التعليم بأوزبكستان، بالتعاون مع جميع مقدمي خدمات الإنترنت ومشغلي شبكات الهاتف النقال، الوصول المجاني إلى البيانات والموارد الإلكترونية الداخلية للوزارة مما يجعلها في متناول جميع طلاب المدارس وأولياء أمورهم،

بالإضافة إلى بث البرامج والفيديوهات التعليمية عبر التليفزيون الوطني لتقليل الفجوة الرقمية (Meliboeva, et al., 2020). هذا، وقد قامت بعض الدول الفقيرة – مثل كينيا وسيراليون – التي تفتقر إلى إمكانية الحصول على الكهرباء بشكل كامل إلى بث البرامج التعليمية عبر الراديو (GEM, 2020).

أما في **المنطقة العربية**، فقد رصد مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (٢٠٢٠) تنوع التقنيات والوسائل المعتمدة من قبل وزارات التربية؛ لإيصال المواد التعليمية للمتعلمين ولضمان استمرار عملية التعليم التي تم تعليقها حضوريًا، وتم الدمج بين مختلف أشكال التعليم من خلال منصات وتطبيقات الكترونية (Teams, Blackboard, Zoom, Skype, Google Classroom, Moodle, Edmodo)، بالإضافة لاعتماد البث التلفزيوني والإذاعي، كما شكّلت وسائل التواصل الاجتماعي (WhatsApp, Telegram, Facebook Groups) مساحة واسعة من الوسائل التي تم اعتمادها في العملية التعليمية، في حين أبقت بعض الدول على تسليم المواد والمحتوى التعليمي بشكل ورقي وخاصة للمتعلمين الذين يعانون من مشاكل تقنية. ويدل ذلك على رغبة الدول العربية في تأمين استمرار العملية التعليمية باستخدام شتى الوسائل المتوفرة ضمن إمكانات الدول وظروفها اللوجستية والتقنية.

ومن خلال رصد الحلول البديلة التي اتبعتها الدول العربية منذ بداية الأزمة، تبين أن التعلم عبر الإنترنت كان البديل الأكثر شيوعًا؛ نظرًا لأن معظم البلدان بدأت تستخدم منصات للتعلم عبر الإنترنت (الهمامي وشهاب، ٢٠٢٠) فمثلاً، منذ بداية الأزمة، أطلقت الإمارات العربية المتحدة نظامها الخاص للتعلم عبر الإنترنت. أما الأردن، فقد أطلقت منصتين، باسم" درسك 1" و"درسك 2"، تستهدفان كل مستويات الصفوف الدراسية في التعليم النظامي، وأطلق لبنان منصة وطنية طورتها شركة Microsoft لكل مستويات الصفوف، وأعلنت قطر عن استخدامها لمنصة Microsoft Teams ولدروس الفيديو للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي مصر، تم الاعتماد على المنصة المصرية المعروفة باسم "بنك المعرفة المصري"، وهي منصة عبر الإنترنت تتيح موارد وأدوات تعليمية للمعلمين والباحثين والتلاميذ (من مرحلة ما قبل المدرسة إلى الصف الثاني عشر) وجميع المواطنين المصريين، كما يملك الطلاب في مصر الفرصة لإكمال تعلمهم والتفاعل مع معلميهم يوميًا عبر منصة Edmodo. ووضعت المملكة العربية

السعودية منصة وطنية عبر الإنترنت تستهدف 6 مليون طالب، كما اعتمدت على البث التلفزيوني التعليمي الحي لقنوات عين، ورابط القناة على اليوتيوب، وبوابة عين الإثرائية، وبوابة المستقبل، ومنظومة التعليم الموحدة، إلى جانب الجهود المبذولة من الجامعات في تقديم فصول افتراضية لتقديم التعليم عن بعد لطلابها من خلال الانترنت (الإيسيسكو، ٢٠٢٠). أما العراق وإقليم كردستان، فوضعا منصتين لكل مستويات التعليم باسم نيوتن "Newton" و "e-parwarda"، وأطلقت الجمهورية العربية السورية عددًا من المنصات عبر الإنترنت، منها منصة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وعمَد عدد من البلدان، منها: السودان، ومصر، وفلسطين، والأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، والمغرب، وتونس، وموريتانيا، وقطر إلى التعلّم عبر التلفاز، ولجأت فلسطين، وتونس، وموريتانيا، والإمارات العربية المتحدة إلى التعلم عبر الراديو. هذا واستخدمت الجمهورية العربية السورية، وقطر، والأردن، ومصر، والعراق، والسودان، وفلسطين، وغيرها من البلدان منصات أخرى عبر الإنترنت، بما في ذلك "YOUTUBE TV" وتم العمل على تحسين طرائق التعليم التقليدية، كبرنامج التعلّم والتعليم في المنزل المنفذ في لبنان والمغرب (الهمامي وشهاب، ٢٠٢٠).

وروّج القطاعان الخاص والتعليم غير النظامي حلولاً متنوعة، منها الدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة، والدراسة عبر منصة ZOOM، وعن طريق الحلقات الدراسية الشبكية، وباستخدام منصة ويبيكس (Webex). كما نشرت البلدان العربية معلومات عن مسارات التعلم المختلفة للمتعلمين والعائلات والمتطوعين والمعلمين عن طريق حملات وتعميمات ومراسيم ورسائل فيديو ومقابلات تلفزيونية، وبرامج حوارية عبر الراديو، وعن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما Twitter وFacebook (*Ibid*).

وفي ضوء الضرورة الملحة التي تفرضها تحديات الانتشار السريع لفيروس كورونا، أوصت مجوعة البنك الدولي (World Bank, 2020a) بضرورة الاستفادة من الحلول والاستراتيجيات قصيرة المدى التي نفذتها الشبكات التعليمية في جميع أنحاء العالم للتعامل مع فيروس كورونا المستجد على النحو التالي:

المحتوى التعليمي:

- إنشاء قوائم للمصادر التي يمكن استخدامها في عملية التعلم عبر الإنترنت؛

- ضرورة اختيار المحتوى التعليمي بعناية، مع مراعاة اللغة المناسبة، ومستوى الاتصال المناسب للمعلمين والطلاب.

البنية التحتية:

- استخدام وسائط أخرى مثل الراديو والتلفزيون؛
- تطوير مواقع الويب ذات المحتوى المجاني التي يمكن الوصول إليها في وضع عدم الاتصال بالإنترنت (بعد تحميل المعلومات)؛
- توفير نقاط وصول للإنترنت في الأماكن العامة مثل الساحات والحدائق والمدارس ومواقف السيارات.

المعلمون:

- إنشاء مجموعات تعليمية في تطبيقات المراسلة، حيث يقوم معلمو نفس المواد بإعداد المحتوى والاستراتيجيات معًا (مجتمعات التعلم المهنية)؛
- إنشاء قناة اتصال مباشرة مع المعلمين لطرح الأسئلة حول استخدام أدوات التعلم عن بعد؛
- تحديد الأبطال Champions لدعم الأنشطة التعليمية محليًا للمجتمع المدرسي.
- رصد الأنشطة التعليمية التي يقوم بها الطلاب.

مشاركة أولياء الأمور:

- إنتاج المواد التعليمية مع وضع تعليمات مفصلة حول كيفية أداء كل نشاط، حتى يتمكن أولياء الأمور من متابعة أطفالهم.
- دعم أولياء الأمور حتى يتمكنوا من تطوير روتين للدراسة مع أطفالهم؛
- الدعم العاطفي والنفسي لأولياء الأمور والأطفال؛
- استخدام الرسائل النصية وما شابه ذلك للحفاظ على اتصال وثيق مع أولياء الأمور.

ثانيًا – قرارات الدول بشأن الامتحانات الوطنية:

في ظل إغلاق المدارس وحظر التجمعات للحد من انتشار فيروس كورونا، تم تقديم عديد من الحلول والإجراءات للامتحانات التي كان الطلاب يستعدون لإجراءها، وبصفة عامة هناك ثلاثة بدائل رئيسة (Liberman, et. al., 2020).

البديل الأول- إلغاء الامتحانات:

ألغت النرويج جميع الاختبارات التحريرية لطلاب السنة النهائية في المدرسة الإعدادية وللطلاب في جميع السنوات الثلاث في المدرسة الثانوية، وليس من المتوقع أن تكون عواقب إلغاء الاختبارات التحريرية كبيرة؛ حيث تمثل الاختبارات النهائية ٢٠% فقط من الدرجة النهائية، بينما تمثل المشاركة في المقررات والتقييمات التكوينية ٨٠%. وفي ولاية أوتار براديش بالهند، تم نقل الطلاب في الصفوف ١-٨ إلى الصف التالي دون الخضوع للامتحانات. وفي الولايات المتحدة، غالبًا ما يتم استخدام اختبار SAT في عملية القبول بالجامعات، ويتم إدارته شخصيًا في المدارس، وفي ظل جائحة كورونا، تم إلغاء اختبار SAT، ومن ثم تقوم عديد من الجامعات الأمريكية بتعديل معايير القبول لجعل هذه الاختبارات اختيارية. وبالمثل، لم يتم إجراء امتحانات البكالوريا الدولية، وبدلاً من ذلك سيحصل الطلاب على دبلوم أو شهادة إتمام مقرر بناءً على المقررات الدراسية للطالب، وخبرة التقييم المعمول بها، والصرامة ومراقبة الجودة المضمنة بالفعل في البرامج.

البديل الثاني- تأجيل الامتحانات:

بالنسبة للطلاب الذين يخططون لأداء امتحان شهادة المدرسة الثانوية في غرب إفريقيا (WASSCE) في مايو ويونيو ٢٠٢٠، تم تعليق الاختبار في بلدانهم، وسيتم إعادة النظر فيه بمجرد تحسن الوضع الصحي. كما قام مجلس الامتحانات الكاريبي (CXC)، الذي يغطي ١٦ دولة ومنطقة في جزر الهند الغربية، بتأجيل امتحانات الثانوية العامة من مايو ويونيو إلى يوليو ٢٠٢٠. وعلى الرغم من أن الجمهورية التشيكية قد عرضت التحضيرات لامتحانات مغادرة المدرسة على التلفزيون الوطني، إلا أن هناك مناقشات الآن لتأجيل الامتحانات. كما أجلت هونج كونج امتحان دبلوم التعليم الثانوي (DSE) لمدة شهر (إلى ٢٤ أبريل ٢٠٢٠). وهناك مناقشات جارية في أيرلندا لتأجيل شهادة التخرج (الاختبار النهائي للتعليم ما بعد الابتدائي الذي يستخدم للاختيار بين مواصلة التعليم والتوظيف) لعدة أشهر، والذي تم التخطيط له في الأصل في يونيو ٢٠٢٠، وكذلك لتأجيل بدء للعام الدراسي المقبل في مؤسسات التعليم العالي. وبالمثل في الهند، تم تأجيل امتحانات الالتحاق بالتعليم العالي، وتعمل الحكومة على مراجعة

جدول الامتحانات وكذلك تعديل التقويم الأكاديمي. وفي الصين، تم تأجيل امتحانات القبول في جامعة GaoKao، التي يدخلها ما يقرب من ١٠ مليون طالب سنويًا، لمدة شهر واحد إلى ٧ و ٨ يوليو ٢٠٢٠. وفي كولومبيا، تم تأجيل امتحانات الولاية، وجاري استكشاف خيارات لإعادة جدولتها.

البديل الثالث– استمرار الامتحانات في شكل معدل:

بعض الامتحانات مستمرة في بعض الدول، ففي المملكة المتحدة، أجرى طلاب كلية الطب امتحانات السنة السادسة عبر الإنترنت لأول مرة؛ حيث كان لدى الطلاب ثلاث ساعات للإجابة على ١٥٠ سؤالًا، وبالرغم من أن الامتحان كان من نوع "امتحان الكتاب مفتوح"، فمن المفترض أنه من المستحيل الأداء بشكل جيد في الامتحان من خلال البحث عن المعلومات عبر الإنترنت دون معرفة كافية بالموضوع. وبالمثل، ستتم إدارة امتحانات المستوى المتقدم (AP)، التي تقيس إتقان الطلاب للمحتوى والمهارات في موضوع معين وتستخدم للحصول على درجات للكليات في الولايات المتحدة عبر الإنترنت هذا العام في شكل استجابات حرة Free-Response Format، مع توفير المصادر للطلاب والمسؤولين عبر الإنترنت. ومن المتوقع أن يتم تنفيذ امتحانات CXC للمدارس الثانوية في منطقة البحر الكاريبي في صيغ معدلة عبر الإنترنت Online وغير متصل (بدون اتصال بالإنترنت) Offline، باستخدام تقييمات متعددة: مثل اختبارات الاختيار من متعدد، بالإضافة إلى التقييمات القائمة على المدرسة School-Based Assessments لتحديد الدرجات النهائية.

وفي ألمانيا، ستُجرى امتحانات مغادرة المدرسة الثانوية وفقاً لقوانين الصحة، والنظافة، والمسافة الصارمة. وتختلف القرارات الخاصة بشأن الامتحانات الوطنية في ألمانيا من مقاطعة لأخرى، ففي بعض المقاطعات، تم إجراء الاختبارات بالفعل، وفي البعض الآخر تم تأجيلها لبضعة أسابيع، أو سيتم إجراؤها في الموعد المحدد في بعض المقاطعات.

أما في **المنطقة العربية**، فقد رصد مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية القرارات التي اتخذتها الدول بشأن الامتحانات الوطنية، والتي تفاوتت ما بين تأجيل الامتحانات، أو إجراء الامتحانات في موعدها، أو إجراء الامتحانات عبر الإنترنت، أو إجراء الامتحانات في المدارس. وجديرٌ بالذكر أنه لم تعمد أي

من بلدان المنطقة إلى إصدار قرارات متعلقة بإلغاء الامتحانات الوطنية أو التنازل عنها، ولاسيما امتحانات الصف الثاني عشر (الهمامي وشهاب، ٢٠٢٠).

فلا تزال الجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر، والأردن، والمغرب، وفلسطين تعتزم إجراء الامتحانات في التواريخ المعلن عنها، في حين أعلنت السودان وسلطنة عُمان والعراق وإقليم كردستان تأجيل الامتحانات، وتتابع البلدان الوضع أسبوعيًا حتى تتمكن من الإعلان عن القرارات المناسبة في الوقت المناسب. وكانت مصر البلد الوحيد الذي أعلن عن إجراء الامتحانات الوطنية عبر الإنترنت للصفين الحادي عشر والثاني عشر دون تأخير، كما اتخذت وزارة التربية والتعليم قرارًا بضرورة إجراء امتحان إتمام الشهادة الثانوية بشكل حضوري وليس عبر الانترنت، وقررت تأجيل موعد انعقاده حتى ٢١ يونيو، مع الإشارة إلى أن الامتحانات ستغطي فقط المواضيع التي درسها الطلاب قبل تعطيل التعليم بسبب فيروس كورونا، في حين تعتزم البلدان الأخرى إجراء الامتحانات في مراكز أو في المدارس. ولا يزال النقاش مستمرًا فيما يتعلق باللجوء إلى طرق تقييم مختلفة لكل مستوى/صف دراسي .وفي مصر، تم استبدال كل الامتحانات – عدا امتحانات الصفين الحادي عشر والثاني عشر – بمشاريع بحثية. وفي التعليم العالي في مصر، تم إلغاء امتحانات سنوات النقل والاستعاضة عنها بتقديم الطلاب مشروعات بحثية، وتأجيل موعد انعقاد امتحانات السنوات النهائية حتى ١ يوليو. واعتمدت قطر على التقييم المستمر، وتم الاستعداد لإجراء امتحانات الصف النهائي الثانوي داخل الحجرات الدراسية. أما في المملكة المغربية، فقد تم اعتماد مجموع النقاط التي تحصل عليها الطالب في المراقبة المستمرة إلى حدود توقف الدراسة، للانتقال من صف إلى صف أعلى، وبالنسبة إلى امتحان البكالوريا، تم تأجيله إلى شهر يوليو ليكون الامتحان حضوريًا. وفي مملكة البحرين، اقتصر التقييم والامتحانات على الدروس الحضورية للطلبة. وفي المملكة الأردنية الهاشمية، تم تفعيل خاصية تقييم الطلاب عبر منصة "درسك"، وبالنسبة لاختبار الثانوية العامة سيكون كالمعتاد في المدارس (الإيسيسكو، ٢٠٢٠).

أما في المملكة العربية السعودية، تم إلغاء الامتحانات لجميع مراحل التعليم الأساسي والثانوي، وتم الاعتماد على نتيجة الطلاب في الفصل الدراسي الأول، في حين قامت الجامعات السعودية بتقويم الطلاب عن بُعد من خلال منصاتها

الإلكترونية والبرامج التقنية المعتمدة، من خلال إتاحة ١٢ وسيلة للتقويم، بما يضمن العدالة للجميع. واشتملت الاختبارات تطبيق مجموعة من البدائل الإلكترونية للاختبارات القصيرة عبر نظام البلاك بورد، واختبارات الكتاب المفتوح، بالإضافة لعدد من الاختبارات الشفهية، وملفات الإنجاز والمشاريع البحثية، والعلمية وغيرها من البدائل (*Ibid*). وفي اليمن، تم وإعفاء الطلاب من الصف الأول إلى الصف الثاني الثانوي من المتبقي من المقررات، واحتساب درجاتهم فيما درسوا من المناهج، وتأجيل اختبارات الثانوية العامة (الاختبار الوزاري) إلى الثامن والعشرين من يونيو. (الإيسيسكو، ٢٠٢٠).

وخفضت بعض البلدان عدد الامتحانات وعدد المواد التي تشملها من المتطلبات الدراسية حتى أنّ سلطنة عُمان، من بين بلدان أخرى، تنظر في استخدام علامات سابقة، أو تقييمات سابقة قام بها المعلمون أو تقييم ذاتي للتلاميذ، كما تم استخدام معالجات إحصائية تقوم على معدل الانحدار للتنبؤ بدرجات الفصل الدراسي الثاني. مما قد يثيرالجدل حول مسألتَيّ تحقيق الإنصاف والمساواة (الهمامي وشهاب، ٢٠٢٠، الإيسيسكو، ٢٠٢٠).

وبعد عرض قرارات الدول بشأن الامتحانات الوطنية، ما النهج الصحيح بشأن القرارات المتعلقة بالامتحانات الوطنية؟

بشكل عام، يتم استخدام الاختبارات لاتخاذ قرارات بشأن تقدم الطالب في نظام التعليم، بما في ذلك توزيع الفرص التعليمية. لكي تكون الاختبارات عادلة، يجب أن تكون كل العوامل المرتبطة بها موحدة لجميع الطلاب: مثل محتوى الاختبار، وشكل أوراقه، وطريقة تطبيقه، والمهام، والوصول إلى المصادر وأي مواد داعمة، وتحليل النتائج. فإلى جانب صدق وثبات الاختبار، من الأهمية بمكان الحفاظ على العدالة؛ حيث يتم اتخاذ قرارات عالية المخاطر بشأن مستقبل الطلاب بناءً على نتائجهم في الاختبارت. في ظل الظروف التي تتطور بسرعة ومدة الاضطراب غير المؤكدة، ليس من الواضح حتى الآن أي نهج هو الصحيح. وعليه، ستحتاج هيئات مثل مجالس الامتحانات، واللجان، ووزارات التعليم إلى معالجة عديد من الأسئلة الرئيسة قبل تحديد كيفية المضي قدمًا، بما في ذلك (Liberman *et. al.*, 2020):

- إذا تم إلغاء الاختبارات أو تأجيلها، فعلى أي أساس سيتم اتخاذ قرارات لتخصيص الموارد النادرة، مثل الأماكن المتاحة للطلاب بالجامعات أو المنح الدراسية، وكيف يمكن الحفاظ على الشفافية والإنصاف؟
- إذا أصبحت الاختبارات عبر الإنترنت، فكيف يمكن ضمان الوصول العادل لجميع الطلاب؟ ما الأحكام التي تضمن أن الطلاب في المناطق النائية أو الريفية، وذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة، والذين ليس لديهم إمكانية وصول (أو منخفضة الجودة) إلى الإنترنت أو إلى أجهزة الكمبيوتر أو الأجهزة اللوحية سيتمكنون من أداء الاختبار؟ كيف يمكن ضمان الحفاظ على أمان الاختبار، وما الآليات التي ستمنع التلاعب في الاختبار أو تسريب أجزاء منه؟ أخيرًا، كيف يمكن للطلاب من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة الاستعداد للطريقة الجديدة لتقديم الامتحانات بشكل منصف وعادل في ظل اضطراب التعلم في الفصول الدراسية الناجم عن إغلاق المدارس؟
- إذا تم استبدال الاختبارات بالدرجات المقدمة من المدرس (أو "الخبير")، فما الموارد التي يجب تسليمها للمعلمين لضمان التقييم الدقيق والعادل، ونقل المعلومات بشكل فعال عما يعرفه الطلاب ويمكنهم القيام به، لا سيما في سياق التعلم عن بعد؟

ثالثًا – دور الأنظمة التعليمية في تقديم الدعم لمكافحة فيروس كورونا

يتعلق هذا البند بالإجابة على السؤال التالي: هل يمكن لنظام التعليم المساعدة في تقديم الدعم لمكافحة فيروس كورونا؟

توصلت مجموعة البنك الدولي (World Bank, 2020a) إلى أنه يمكن للمدارس أن تتخذ استجابة مباشرة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، وتصبح أداة للتوعية لمكافحته؛ حيث إنه بإمكان الإجراءات التدخلية التعليمية أن تدعم الوقاية وتعافي الصحة العامة مع تخفيف أثر الأزمات على الطلاب وعملية التعلم، وعندما تندر المرافق الصحية، يمكن تحويل المدارس إلى مراكز احتجاز مؤقتة أثناء الأزمات، كما يمكن استخدام المباني المدرسية، وأعضاء المجتمع المدرسي للتخفيف من تأثير فيروس كورونا المستجد. وتبين أنه في سيناريوهات انخفاض القدرة والبنية التحتية، تقوم بعض البلدان باستخدام مباني المدارس وأعضاء المجتمع المدرسي لتوفير دعم للمجتمع في مواجهة الأزمة. على سبيل

المثال، في المناطق ذات الاتصال المنخفض أو معدومة الاتصال تمامًا، تم تحويل المدارس المغلقة إلى مراكز رعاية طبية لأفراد المجتمع. علاوة على ذلك، في دول مثل ليبيريا وسيراليون، قام مديرو المدارس والمعلمون بتشكيل مجموعة استراتيجية قادرة على نشر المعلومات حول الفيروس. وهكذا أصبحت المدرسة مكان رئيس لاحتواء الفيروس، والمساعدة في إدارة الأزمات، وينبغي أن يُؤخذ ذلك في الاعتبار في عملية التخطيط، لاسيما في مرحلتي التكيف والتعافي (Azzi-Huck & Shmis, 2020).

وجديرٌ بالذكر أن التعليم يُمكن أن يسهم في حماية الأطفال والشباب، فهو يساعدهم على التكيف أو الحفاظ إلى حد ما على الأوضاع الطبيعية أثناء الأزمات، وتعلم أفضل السبل لتجنب السلوكيات الخطرة، والتعافي بسرعة أكبر مع ما يُرجى من اكتساب بعض المهارات الجديدة المفيدة (أي اكتساب مهارات التعلم عن بعد، ومزيد من إتقان المهارات الرقمية متى دعت الحاجة لذلك). بالإضافة إلى أنه في بعض البيئات التي تقل فيها الإمكانات، خاصة في أجزاء من إفريقيا جنوب الصحراء، غالبًا ما تكون المدارس هي الهيكل الحكومي الدائم الوحيد في القرى الريفية ويمكن استخدامها كمراكز مؤقتة للاستجابة للأزمات، ويمكن أيضًا تدريب المعلمين، وهم غالبًا من الأشخاص الأكثر تعليمًا في المناطق التي يصعب الوصول إليها، للعمل كمتتبعين للمخالطين ومناصرين لحملات التوعية (Azzi-Huck & Shmis, 2020، Burns, 2020).

كما بدأت عدة حكومات حملات حول الصحة وممارسات النظافة الجيدة لمكافحة الفيروس في المباني المدرسية. ففي إثيوبيا، على سبيل المثال، وزعت وزارة التعليم مواد إعلامية للطلاب وأولياء الأمور حول كيفية تقليل خطر التعرض للمرض. هكذا يمكن أن تصبح المباني المدرسية قنوات رئيسة لنشر المعلومات حول طرق الرعاية والوقاية من فيروس كورونا (World Bank, 2020a).

رابعًا – إعادة فتح المدارس، وبناء السياسات التعليمية لما بعد جائحة كورونا

من الأهمية بمكان إعداد المدارس قبل إعادة فتحها. وإذا كان التركيز الآن على تدابير الطوارئ، والإجراءات التعليمية قصيرة المدى للتعامل مع الجائحة، فمن المهم البدء في تصميم إجراءات ما بعد الوباء للتخفيف من التفاوتات الاجتماعية والتعليمية المحتملة الناتجة عن فترة إغلاق المدارس وحظر التجمعات للحد من انتشار فيروس كورونا. من المهم وضع استراتيجيات لإعادة فتح

المدارس مع الأخذ في الاعتبار مناطق الخطر الأعلى أو الأقل، وإنشاء بروتوكولات لتنظيف مباني المدرسة. من الناحية التعليمية، من المهم تحديد طرق لمساعدة الطلاب الذين كان لديهم وصول ضعيف إلى التعليم عن بعد، وتقييم ممارسات التعلم عن بعد التي يمكن الاحتفاظ بها بالاستفادة من الهيكل الذي تم وضعه أثناء الجائحة. من المهم أيضًا اتخاذ إجراءات مركزية للفئات المعرضة للخطر مثل: المعرضين للتسرب من المدارس، والأسر الضعيفة اجتماعيًا، بالإضافة إلى دعم الأسر منخفضة الدخل للحد من الصدمة الاقتصادية للجائحة، والتي تؤثر أيضًا على عودة الأطفال إلى المدرسة (World Bank, 2020a, IIEP, 2020e).

عند تحديد المدارس التي سيعاد فتحها، يجب استخدام ستة أبعاد رئيسة لتقييم وضعها وجاهزيتها ولتوجيه التخطيط: السياسات، والتمويل، والتنفيذ الآمن للعمليات، والتعلُّم، وإتاحة الوصول أمام الفئات الأشد عرضة للتهميش، والحماية. وتشكل الاعتبارات المتعلقة بالسياسات والمتطلبات المالية، معًا، البيئة التمكينية المطلوبة لدعم كل من الأبعاد الأخرى، كما هو موضح في شكل ٤.

شكل (٤)

الأبعاد الست الرئيسة لتقييم وضع المدارس وجاهزيتها ولتوجيه التخطيط

Source: UNESCO, UNICEF, World Bank & World Food Programme (2020). Framework for Reopening Schools.

قبل إعادة فتح المدارس، ينبغي مراعاة: الاستعداد بوضع السياسات والإجراءات وخطط التمويل المطلوبة لتحسين التعليم، مع التركيز على أمان

العمليات، بما في ذلك تعزيز ممارسات التعلُّم عن بعد. ويتضمن **جزء من عملية إعادة فتح المدارس:** تبني نُهج استباقية لإعادة إدماج الأطفال المهمشين وغير الملتحقين بالمدارس. والاستثمار في خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة للحد من المخاطر، والتركيز على التعليم التعويضي لاستدراك فترة التدريس المفقودة. و**عند إعادة فتح المدارس،** ينبغي مراعاة: رصد مؤشرات الصحة، وزيادة التركيز على الحماية، وتعزيز طرق التدريس، وتكييف التعلُّم عن بعد لأساليب التدريس والتعلُّم المختلطة، بما في ذلك تقديم معارف بشأن الوقاية من الأمراض ومنعها (UNESCO, UNICEF, World Bank & World Food Programme, 2020; UNESCO, 2020g).

المحور الثالث– قدرة استجابات الدول العربية على توفير تعليم جيد ومنصف للجميع أثناء جائحة كورونا:

ما إن وقعت الأزمة، مر قطاع التعليم بمرحلة الصدمة، والتي تم فيها التعامل بمنطق رد فعل وإطفاء الحرائق، والعمل حسب الإمكانات المتاحة. ومن هنا، تتقصى الدراسة مدى قدرة الدول العربية على توفير تعليم جيد ومنصف للجميع أثناء الأزمة.

بالرغم من كل التغيرات التي تحيط بنظم التعليم وتؤثر فيها، والتي تفرض عليها أن تكون ديناميكية ومرنة وقادرة على التكيف والاستجابة والتعامل مع التغيرات كافةً. لقد بدى جليًا أن النظم التعليمية في الدول العربية مازالت نظمًا إستاتيكية جامدة ينقصها التأهب والاستعداد الكافيين لمواجهة الأزمات والتغلب عليها وعلاجها، بدءًا من مواجهة الأزمات ومعالجتها والتصدي لها وصولاً إلى التعافي والتغلب عليها وحتى الوصول إلى إعادة البناء.

مما لا شك فيه أن انقطاع الطلاب عن المدارس لفترة طويلة بسبب التدابير والإجراءات الاحترازية للحد من تفشي فيروس كورونا له آثاره السلبية على تعلم الطلاب، وعلى تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، والذي ينادي بضرورة توفير تعليم جيد ومنصف للجميع. وفي ظل إغلاق المدارس، سيجد أولئك الذين ينتمون إلى خلفيات مميزة طريقهم حول أبواب المدارس المغلقة من خلال فرص التعلم البديلة، بدعم من آبائهم، بينما سيظل أولئك الذين ينتمون إلى خلفيات ضعيفة محرومين من فرص التعلم المناسبة (Schleicher, 2020).

بدايةً، يجدر تقصي مدى قدرة استجابات الدول العربية على توفير التعليم للجميع؛ بحيث يكون التعليم شاملاً ومتاحًا للجميع، بما يضمن الحق في التعليم للجميع في وقت الأزمة. لقد تمحورت استجابات الدول حول التعليم عن بُعد، والذي لم الدول تكن جاهزة للتحول المفاجئ له، فلم يستطع كثير من الطلاب مواصلة تعليمهم إما لانقطاع تواصلهم مع معلميهم ومدارسهم بشكل مباشر، وإما لضعف مستواهم الدراسي وما يلزمهم من دعم متواصل من قبل معلميهم ومدارسهم، وإما لضعف وضعهم الاقتصادي والاجتماعي بما يحول دون مواصلة التعليم عبر الانترنت. مما قد يسفر عن تسرب كثير من المتعلمين، أي أن مواصلة التعليم في ظل الأزمة صار أقل، والتسرب من التعليم قد يزيد بشكل يفوق التوقعات، خاصةً في ظل عدم وجود إجراءات موجهة للفئات المعرضة لخطر التسرب من التعليم ضمن الاستجابات. وتتنبأ الأمم المتحدة (United Nations, 2020) أنه عالميًا، قد يتسرب حوالي ٢٣.٨ مليون طفل وشاب إضافيين (من التعليم قبل الابتدائي إلى التعليم العالي) أو لا يمكنهم الوصول إلى المدرسة في العام المقبل بسبب الأثر الاقتصادي للجائحة وحده. وهو ما يؤشر إلى أن التعليم لم يكن متاحًا بالفعل للجميع، وأن الهدر التعليمي قد ازداد أثناء الاستجابة للأزمة. أي أن دول العالم بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة لم تستطع الوفاء بإتاحة التعليم للجميع.

وفي هذا السياق، يؤكد البنك الدولي (٢٠٢٠) أن التعلم سينخفض، وسيزيد المتسربون من التعليم، خاصةً بين الأكثر حرمانًا. سيتوقف الطلاب إلى حد كبير عن تعلم المواد الأكاديمية، وقد يكون الانخفاض أكبر بالنسبة للأطفال في سن ما قبل المدرسة، الذين تقل إمكانية أسرهم في إعطاء الأولوية لتعلمهم أثناء إغلاق المدرسة. سترتفع مخاطر التسرب؛ حيث إن نقص التشجيع من المعلمين يقلل من الارتباط بالمدارس للطلاب المهمشين. يضاف إلى ذلك، أن الصحة والسلامة سوف تعانيان أيضًا، فبدون الدعم الذي توفره المدارس، سوف تتأثر تغذية الطلاب والصحة البدنية، لأن حوالي ٣٦٨ مليون طفل في جميع أنحاء العالم يعتمدون على برامج التغذية المدرسية، مما قد يترتب عليه بعض مشكلات الأمن الغذائي، وتعرض الطلاب للأمراض الناجمة عن سوء التغذية. وقد تعاني الصحة العقلية للطلاب، بسبب العزلة أثناء التباعد الاجتماعي والآثار الصادمة للأزمة على

العائلات، وأيضًا قد ينخرط الشباب خارج المدرسة في سلوك أكثر خطورة (World Bank , 2020; Gonser, 2020).

ومما يشير إلى ضعف مواكبة استجابات الدول العربية في العملية التعليمية للتغيرات الناجمة عن حالة الأزمة، أن الحركة كانت مجرد رد فعل، وكثير من القرارات والتصرفات كانت ارتجالية بل قل مترددة ومتخبطة أحيانًا؛ حيث إن المناهج التي تم تقديمها أثناء الأزمة كانت هي نفس المناهج المعدة سلفًا والجاري العمل بها للتعليم في المدارس دونما تغيير يذكر بما يراعي التعليم عن بعد، فلم يحدث أي مواءمة للمناهج مع فلسفة التعليم عن بعد وطبيعته، بل إنه في بعض الأحيان قد تم الاقتصار على أجزاء من المناهج وبتر أجزاء أخرى، بما يضعف منظومة الكفايات المستهدفة منها. يضاف إلى ذلك أن المعلمين لم يكونوا مؤهلين للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، فجاءت الممارسات ارتجالية، لا تختلف كثيرًا عن طريقة التعامل السابقة مع الطلاب داخل المدرسة، بل ينقصها التواصل الحقيقي بين المعلم والطالب، ومن هنا جاءت طرق تقديم المادة التعليمية دونما تكييف ومواءمة للتعليم عن بعد (UNESCO, 2020f). ويدل هذا على ضعف قدرة نظم التعليم على الاستجابة والملائمة والمرونة لتلبية حاجات الجميع في سياقات الأزمات.

وعند تقصي جودة العملية التعليمية على إثر استجابات الدول، يقرر البنك الدولي (٢٠٢٠) أن جائحة كورونا تهدد بجعل نتائج التعليم أسوأ. كان للوباء بالفعل تأثيرات عميقة على التعليم من خلال إغلاق المدارس، في أكبر صدمة متزامنة لجميع أنظمة التعليم في حياتنا (World Bank, 2020b).

ومن التحديات الناجمة عن أزمة جائحة كورونا في الدول العربية، ضعف استعداد المعلمين للتعليم عبر الإنترنت. فالمعلمون يشكلون الخطوط الأمامية للاستجابة للأزمة وضمان استمرار التعلم، وجديرٌ بالذكر أن معظم الدول العربية تعمل على تطبيق التعلم عبر الإنترنت على الصعيد الوطني لأول مرة، ولكن من قبيل رد الفعل وإطفاء الحرائق، دونما جاهزية كافية. ولهذا الغرض، تم حشد المعلمين لتسهيل توفير التعلم الجيد، إلا أنه تبين أن معظم المعلمين لم يتلقوا القدر الكافي من الدعم والتدريب، ولم يكونوا على استعداد تام للتعليم عبر الإنترنت. بالإضافة إلى أن المعلمين لم يتم إدماجهم في عملية تطوير الاستجابات للتعليم والمشاركة في صنع القرار في ظل هذه الأزمة. والتحدي الثالث أن

المعلمين المتعاقدين يواجهون خطر عدم الحصول على رواتبهم ومستحقاتهم المالية (الهمامي وشهاب، ٢٠٢٠).

كما كان للتعلم عن بُعد والتعلم عبر الإنترنت وطأة كبيرة على الأهل ومقدمي الرعاية غير القادرين على دعم أطفالهم لأسباب عدة، أهمها الأمية الرقمية؛ إذ لا يتمتع معظم أولياء الأمور بالقدرة على تسهيل التعلم عبر الإنترنت، فهُم ليسوا مطّلعين على مختلف التطبيقات والمنصات والأجهزة المتاحة (الهمامي وشهاب، ٢٠٢٠).

وفي ظل التحول صوب التعلم عن بعد، يمكن الوقوف على ضعف التفاعل الإنساني بين الطلاب ومعلميهم، وبين الطلاب بعضهم بعضًا، وبين الطلاب والمناخ المدرسي ككل. يضاف إلى ذلك، ضعف قدرة كثير من المدارس على دعم تعلم طلابها عن بعد، وضعف قدرة غالبية الطلاب أنفسهم على التعلم الذاتي (استقلالية التعلم)، والأمية الرقمية لبعض أولياء الأمور من الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية الضعيفة، وعدم قدرتهم على تقديم الدعم اللازم لمساعدة أبنائهم في التعلم عبر الإنترنت، وتوفير فرص تعليمية لهم في المنزل أو بشكل خاص.

تأسيسًا على ما سبق، يمكن استنتاج أن العملية التعليمية في ظل استجابات دول العالم بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة لجائحة كورونا تعاني ضعفًا في جودتها.

وفيما يتعلق بالعدالة والإنصاف والشمول في سياق الأزمة، يتعين تقصي إلى أي مدى كانت الاستجابات منصفة وشاملة للجميع. وهنا تثار أسئلة محورية تبحث عن إجابة، من قبيل: إلى أي مدى كانت الفئات الضعيفة والمحرومة والمهمشة وفئات ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة حاضرة في استجابات الدول؟ إلى أي مدى راعت الاستجابات ظروفهم وحاجاتهم؟ إلى أي مدى تم تقديم برامج تعويضية ومساندة لهذه الفئات؟ إلى أي مدى تم تركيز الجهود على الفئات الأكثر تضررًا من الأزمات؟ إلى أي مدى تم ضمان تكافؤ فرص الحصول على التعليم للجميع؟ إلى أي مدى تم مراعاة اعتبارات الإنصاف في التعليم بين الجميع؟

يجد المدقق في استجابات الدول أن التفاوتات بين الطلاب لم تلق اهتمامًا ملحوظًا، كما لا يمكن الوقوف على إجراءات تم اتخاذها للتخفيف من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية أثناء الأزمة، بل الحاصل هو العكس؛ حيث

انحازت الاستجابات في كثير من الدول للفئات الأفضل حالاً على حساب الفئات الأضعف، ولم تلتفت لهذه الفئات. ففي حين انتهجت الدول التعليم عن بُعد، مع ضعف البنية التحتية التكنولوجية، يوجد كثيرٌ من الطلاب الذين لديهم وصول ضعيف – أو يكاد يكون منعدمًا – إلى هذا النوع من التعليم. كما لم يتم توجيه إجراءات مركزة للفئات الضعيفة اقتصاديًا واجتماعيًا وتعليميًا، وأيضًا لم يتم الأخذ بعين الاعتبار دعم الأسر منخفضة الدخل للحد من الصدمة الاقتصادية للوباء، والتي تؤثر حتمًا على استكمال أبنائها للدراسة والتعلم.

لقد أجبرت الجائحة الجميع على التحول الهائل بعيدًا عن التعلم والتدريس في البيئات التقليدية مع التفاعلات الإنسانية المباشرة. ويشكل ذلك مشكلة رئيسة للأطفال الذين يعيشون في فقر، الذين يعتمدون غالبًا على البيئة المادية لمدارسهم لتوفير المواد التعليمية والإرشاد، وأحيانًا الوجبة اللائقة الوحيدة التي يحصلون عليها في اليوم. إن النقص عام في الموارد، لاسيما نقص الأجهزة الرقمية، والاتصال بالانترنت مما يعني أن التكلفة – من حيث التعليم والرفاه العام – للأزمة الحالية ستكون أعلى بالنسبة للسكان الذين هم بالفعل عرضة للخطر. وبالنسبة للمتعلمين من جميع الأعمار؛ حيث تم إلغاء التدريب الداخلي والتلمذة الصناعية، وإغلاق برامج التعليم الفني والمهني، وإغلاق المراكز المجتمعية، فإن أولئك الذين لديهم أقل الموارد للبدء هم الأكثر تضررًا (International Commission on the Futures of Education [ICFE], 2020).

في حين تعد التكنولوجيا الرقمية أداة هائلة للاتصال والتعلم عن بعد، إلا أنها ليست دواءً لكل داءٍ، وليست حلاً سحريًا. من هنا يجب الأخذ بعين الاعتبار أن التحول إلى التعلم عن بعد/عبر الإنترنت سيؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، ليس فقط في جنوب الكرة الأرضية ولكن حتى في أكثر الأماكن التي يتم توفير الموارد لها جيدًا على هذا الكوكب. ومن الوهم الاعتقاد بأن التعلم عبر الإنترنت هو الطريق إلى الأمام للجميع (ICFE, 2020).

علاوة على ذلك، فإن الاختلافات بين الطلاب المتمثلة إما في دعم أولياء الأمور الذين يمكنهم توفير فرص تعليمية لهم مباشرة في المنزل أو بشكل خاص، أو في قدرة مختلف المدارس على دعم تعلم طلابها عن بعد، أو في مرونة الطلاب ودافعيتهم ومهاراتهم في التعلم بشكل مستقل عبر الإنترنت قد تؤدي إلى تفاقم فجوات الفرص الموجودة بالفعل. بالإضافة إلى ذلك، ستؤدي الاختلافات –

المتمثلة في قدرة أنظمة المدرسة على تصميم استجابات تعليمية فعالة وتنفيذها خلال الأزمة – إلى اتساع الفجوة في الفرص عبر البلدان؛ حيث تُظهر الأدلة المقدمة من البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) الذي تتبناه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن معظم أنظمة التعليم المشاركة في أحدث دراسة استقصائية للبرنامج (PISA 2018) ليست جاهزة لتقديم فرص التعلم عبر الإنترنت. نتيجة لذلك، وفي غياب استجابة تعليمية مدروسة وفعالة، فإنه من المحتمل أن يؤدي هذا الوباء إلى إحداث أكبر خلل في الفرص التعليمية في جميع أنحاء العالم خلال جيل واحد، ومما لا شك فيه أن ذلك سينعكس على سبل عيش الأفراد وآفاق مجتمعاتهم (Reimers & Schleicher, 2020).

يضاف إلى ذلك أنه، سيتوقف نجاح عديد من الطلاب خلال تلك الأزمة بشكل كبير على الحفاظ على علاقات وثيقة مع معلميهم، وينطبق هذا بشكل خاص على الطلاب المحرومين، الذين قد لا يحصلون على دعم من الوالدين أو الذين يفتقرون إلى المرونة أو استراتيجيات التعلم أو إمكانية التعلم بمفردهم؛ حيث إنه من غير المحتمل أن يتمكن الطلاب من الإبحار في عالم التعلم عبر الإنترنت بأنفسهم دون توجيه ودعم كبيرين من المعلمين. ويجب ألا تساورنا الشكوك ولا الأوهام حول التأثير الذي يمكن أن يُحدثه مزيج من الصعوبات الاقتصادية وإغلاق المدارس على الأطفال الأكثر فقراً (Reimers & Schleicher, 2020).

ووفقًا للبنك الدولي (٢٠٢٠) لم يتم توزيع الأزمة بالتساوي؛ حيث إن الأطفال والشباب الأكثر حرمانًا هم الأسوأ في الوصول إلى التعليم، وأعلى معدلات التسرب، وأكبر قصور في التعلم. كل هذا يعني أن العالم بعيد بالفعل عن مسار تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، الذي يلزم جميع الدول بضمان أن "يُكمل جميع الفتيات والفتيان التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والعادل والجيد" (World Bank, 2020b).

تقرر اليونسكو (٢٠٢٠) أنه قد يكون للعزل والإغلاق المدرسي نتائج بعيدة المدى على السكان الأكثر ضعفًا وتهميشًا، مما يؤدي إلى تفاقم التفاوتات الموجودة بالفعل في نظام التعليم. ويجب أن يولي تخطيط التعليم في سياق الأزمات اهتمامًا خاصًا بالإنصاف، على سبيل المثال من خلال معالجة الفجوة الرقمية وضمان وضع حلول تعليمية شاملة ومراعية للاعتبارات الجنسانية. يعتبر

التأمل في التأثيرات المحددة لإغلاق المدارس على الفتيات والنازحين داخليًا واللاجئين والمتعلمين في السياقات المتأثرة بالأزمة والفئات الضعيفة الأخرى وتقديم الحلول الملائمة أمرًا أساسيًا أيضًا (UNESCO, 2020d).

وفي هذا السياق، يؤكد مدير دائرة التربية والمهارات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٢٠)، عدم جاهزية النظم التعليمية لإتاحة التعليم الإلكتروني وجودته على النحو المرجو، كما أن المؤسسات التعليمية ليست مؤهلةً لتقييم الطلاب إلكترونيًا عن بعد، وأن هناك فجوات في تكافؤ الفرص في التعلم بين الطلاب في مختلف الدول والمجتمعات بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة خلال هذه الأزمة، وفي مدى جاهزية البيئة المحيطة بهم لاستكمال عملية التعلم بالمنزل، وكذلك في إتاحة البنية التحتية التكنولوجية، وأن الفجوة الأكبر تتمثل في قلة توفر معلمين ذوي جودة ومهارات تكنولوجية وتربوية لتقديم تعليم جيد عن بعد. كما أكد على أن تقادم البنى التحتية المدرسية لا يتلاءم مع مهارات القرن الحادي والعشرين. لذا فإن الفجوة تأتي من ضعف الاستثمار في تنمية رأس المال البشري وتفعيل كفاءاته (الإيسيسكو، ٢٠٢٠).

كما أكّدت المديرة العامة المساعدة لقطاع التربية في اليونسكو على أن هذه الأزمة كانت بمثابة عامل مُنبّه ومُسرّع في نفس الوقت؛ منبّه لقضية عدم تكافؤ الفرص بخصوص الولوج إلى الإنترنت أو الحصول على التجهيزات اللازمة، وعامل مسرّع للتجديد التربوي الخاص باستعمال الوسائل التكنولوجية في العملية التعليمية، وكمحفّز للشراكات والتعاون الدولي والشمولية والإنصاف (*Ibid*).

ويُشير مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية إلى أن الحلول الجديدة التي اتبعتها الدول العربية تشكل وسائل مبتكرة للتعليم، إلا أنها تنطوي أيضًا على تحديات عدة، في مقدمتها تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص التعليمية في الوصول إلى التعلم عبر الإنترنت. ويُعد الإنصاف في الوصول إلى التعلم عبر الإنترنت مسألة مهمة في المنطقة العربية، لاسيما من أجل المجتمعات المحلية المحرومة التي يكون وصولها إلى خدمات الإنترنت المجاني، والكهرباء والكمبيوترات، والأجهزة اللوحية، وغيرها من الأجهزة، محدودًا أو التي يتعذر عليها الوصول إلى هذه الخدمات. ويُضاف إلى ضعف الإنترنت، وصعوبة أو تعذر الوصول إلى خدمات الإنترنت المجاني والأجهزة اللازمة للتعليم عن بُعد، ضعف

برامج التنمية المهنية والبرامج التدريبية للمعلمين على آليات التعليم عن بُعد، وتقييم الطلاب عن بُعد (الهمامي وشهاب، ٢٠٢٠).

من المعلوم أنه إذا أُريد للتعليم أن يصبح حقًا مكفولاً للجميع، ويتمتع بجودة عالية، وينطلق بقوة دفع كبيرة صوب تحقيق أهدافه وأداء أدواره، فلابد أن تتوفر له المدخلات اللازمة والكافية. ويستلزم الوفاء بتلك المدخلات، ضرورة توفير الموارد المالية اللازمة والكافية للإنفاق على التعليم. بيد أنه عندما تتعرض الحكومات إلى أزمات اقتصادية فإنها تلجأ إلى تخفيض الإنفاق الحكومي. وفي مقدمة القطاعات التي يصيبها تخفيض الإنفاق، يأتي قطاع التعليم. ويتضرر من ذلك على وجه الخصوص الفئات الضعيفة التي لا تستطيع الوفاء بتعليم أبنائها، فتجد نفسها بين مطرقة الفقر المدقع وسندان انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم.

ومن المتوقع، أن يصبح الضرر على التعليم أكثر حدة نتيجة الصدمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، والتي تؤثر تأثيرًا بالغًا على التعليم؛ حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتقلص الاقتصاد العالمي بنسبة ٣% في العام ٢٠٢٠، وهو انخفاض أكبر بكثير مما كان عليه خلال الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ستكون لهذه الصدمة عواقب وخيمة على كل من الحكومات والأسر، وستضرب كلاً من العرض والطلب على التعليم؛ حيث سيعاني التعليم أكثر من ذلك بسبب الضغوط الاقتصادية على الأسر، ومن ناحية العرض، ستؤدي الضغوط المالية إلى انخفاض الاستثمارات التعليمية، مما يقلل الموارد المتاحة، وتتأثر بالتالي جودة العملية التعليمية. وفي حال ترك هذه التأثيرات دون مواجهة، فستفرض تكاليف طويلة المدى على كل من الطلاب والمجتمع؛ فنظرًا للزيادة المحتملة في فقر التعلم، يمكن لهذه الأزمة أن تمنع جيلًا كاملاً من إدراك إمكاناته الحقيقية، وبالتالي سيواجه الطلاب الذين يضطرون إلى ترك المدرسة أو يعانون من انخفاضات كبيرة في التعلم انخفاض الإنتاجية والدخل على مدى الحياة. سيزداد عدم المساواة، لأن هذه التأثيرات ستكون على الأرجح أكبر للطلاب من الأسر الفقيرة والمهمشة. وعليه، يصبح الأطفال الذين هم في أمس الحاجة إلى التعليم للخروج من الفقر هم الأكثر عرضة للحرمان منه بسبب الأزمة (World Bank, 2020b). وإذا كانت الصدمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة ستؤثر على دول العالم المتقدم، فإن تأثير تلك الصدمة على الدول العربية من المتوقع أن

يكون أكثر ضراوة، مما سيؤدي إلى انخفاض الاستثمارات التعليمية، وبالتالي تقل الموارد المتاحة لقطاع التعليم، وتتأثر جودة العملية التعليمية.

كما أنه في ظل الركود الذي صار أمرًا لا مفر منه، والذي له آثار ضارة على القدرة على زيادة الإيرادات العامة ومخصصات الميزانية، ووفقًا لتوقعات الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة ٨٪ في العام ٢٠٢٠، تشير التقديرات إلى أنه من المرجح أن تنخفض المساعدات العالمية المخصّصة لقطاع التعليم بما قد يصل إلى ٢ مليار دولار أمريكي بحلول العام ٢٠٢٢، وقد يستغرق الأمر ست سنوات حتى الوصول إلى مستويات العام ٢٠١٨ مرة أخرى. وقد تنخفض قدرة الجهات المانحة على الإنفاق بنسبة ١٢٪ في الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٢، أكثر مما كانت عليه في أعقاب الأزمة المالية العالمية الكبرى (UNESCO, 2020e).

بالتالي، يمكن استنتاج أنه في ظل جائحة كورونا لم تتمكن غالبية دول العالم بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة من توفير تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع. ولعل ذلك مرجعه إلى ضخامة المفاجأة من ناحية، بالإضافة إلى عدم الاستعداد بخطط لقطاع التعليم تراعي الأزمات، فلم يبدو واضحًا من الاستجابات أن ثمة خطط للطوارئ أو خطط للتعامل أثناء الأزمات وما بعدها، أي أن قطاع التعليم ليس بالمرونة الكافية للتكيف مع الأزمات والاستجابة لها، بما يضمن الحفاظ على وظائفه الأساسية في خضم الأزمة، كما يضمن له القدرة على التعافي ومن ثم إعادة البناء.

يُضاف لما سبق، أسفرت استجابات الدول العربية عن ضعف الاهتمام بإعداد القدرات وتنميتها فيما يخص تخطيط التعليم في أوقات الأزمات، كما لم يبدو أن هناك مواد تدريبية وأدلة إرشادية تم إعدادها قبل وقوع الأزمة أو حتى أثناءها تتعلق بهذا المجال، بالإضافة إلى غياب الحلقات النقاشية وورش العمل في هذا النوع من التخطيط كجزء أصيل من أنشطة التدريب الأساسية التي تقوم بها وزارات التربية والتعليم.

تأسيسًا على كل ذلك، يبدو جليًا أنه لم يتم إدماج التدابير والإجراءات المُراعِية للأزمات ضمن خطط قطاع التعليم في الدول المختلفة، فلا وجود حقيقي لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات. ومن هنا، يكون الدرس الرئيس المستفاد من هذه الأزمة، هو: ضرورة تبني نهج التخطيط المُراعِي للأزمات ضمن قطاع

التعليم؛ بحيث يمكن ضمان تحسين تكيف القطاع ومرونته مع الأزمات المستقبلية والاستعداد للتعامل معها ومواجهتها والاستمرار في أداء وظائفه بكفاءة.

المحور الرابع– مُوجّهات لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات في الدول العربية:

قبل الشروع في طرح مُوجّهات لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات في الدول العربية، تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تتبنى فلسفة التعلم من السياسات Policy Learning وليس استعارة السياسات Policy Borrowing، ولذا لزم التنويه عن الفرق بين المصطلحين بإيجاز لتوضيح توجه الباحثين؛ حيث يُعد هذا التوجه أحد أهم المنطلقات البحثية لتلك المُوجّهات.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى شيوع "اتجاهين" – أو "فلسفتين" – للإصلاح التربوي، وكيفية التعامل مع تجارب الإصلاح في الدول المتقدمة، لكل منهما حججه، وأسانيده، وأنصاره، ومؤيدوه. يُعرف الاتجاه الأول باسم: "استعارة السياسة" Policy Borrowing ، فيما يُعرف الاتجاه الثاني باسم: "التعلم من السياسة" Policy Learning (Raffe, 2011; Chakroun, 2008; Phillips and Schweisfurth, 2008).

وينهض الاتجاه الأول (استعارة السياسة) على فكرة مفادها: أن صُنَّاع السياسة التعليمية في أي مجتمع يميلون إلى دراسة التجارب الأجنبية "المميزة"؛ كمصدر لاستيراد أفضل السياسات، والممارسات التربوية، واستنباتها في دولهم بعد أن حققت كل تلك النجاحات في دولها، وصارت مضرب المثل. وفي عبارة واحدة، فإن غاية هذا الاتجاه هي: " نقل" أفضل الممارسات، وأنجحها.

في المقابل، ينهض اتجاه "تَعلُّم السياسة" على فكرة مفادها: أن دراسة تجارب النظم التعليمية المتقدمة والمميزة، وخبراتها يُعدُّ أمرًا ضروريًّا، وواجبًا؛ لاستخلاص الدروس "القيِّمة، والصادقة"، من خلال المقارنات عبر نظم تعليمية متعددة، ومتنوعة فضلاً عن تأكيده "حتمية" ألاَّ يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما "يجب" أن يتضمن – أيضًا – التعلم من دروس السياسات التعليمية، ونتائجها المتعاقبة التي سار عليها نظام التعليم في دولها. وفي عبارة واحدة، فإن غاية هذا الاتجاه هي: "الفهم، والتعلم" من الإيجابيات، ومن السلبيات معًا.

بُناءً على ما تقدَّم، فإن هذه الدراسة تسير– في فلسفتها، ومنهجيتها – على خُطى مدخل "تَعلُّم السياسة"؛ فليس الهدف – وينبغي ألاَّ يكون – هو "نقل"

النماذج الناجحة، فلكل نظام تعليمي خصوصيته الثقافية، والتاريخية، والتربوية التي قد لا تتوافر – بالضرورة – في نظام تعليمي آخر، ولكل سياسة تعليمية متطلباتها، وشروطها "القبلية، والبعدية" التي تضمن لها النجاح؛ الأمر الذي قد لا يتوافر – بالضرورة – في المجتمعات كلها، وبالقدر الواجب.

من هنا تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة علمية، وتحليلية مُدقِّقة لاستجابات دول العالم بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة لتداعيات جائحة كورونا على التعليم، ومدى قدرة الدول العربية على توفير تعليم جيد ومنصف للجميع أثناء الجائحة، ومن ثم الانطلاق صوب رسم معالم الطريق لتخطيط التعليم أثناء الأزمات؛ علَّها تُعين المسؤولين، وصانعي السياسة ومتخذي القرار على "الإفادة، وتعلُّم الدرس" عند التخطيط للتعليم في أوقات الأزمات؛ بما يتناسب مع خصوصية المجتمعات العربية.

وجديرٌ بالذكر، أنه بالرغم مما تحمله الأزمة التي يعانيها العالم جراء الجائحة من تحديات وعقبات جسام تواجه التعليم، إلا أنها تحمل بين طياتها فرصة سانحة لمن يستطيع اقتناصها واستغلالها، تتمثل في كونها تفرض على الدول الآن حتمية "إعادة بناء التعليم بشكل أفضل"، إنها فرصة حقيقية للبدء من الآن في التخطيط لمستقبل أفضل للتعليم؛ بما يمكنه من الصمود أمام الأزمات والتعافي منها، وتحقيق الجودة والعدالة والشمول للجميع، ومن ثم المضي قدمًا في تحقيق أهدافه لإنجاز التنمية المستدامة المنشودة.

في ظل تسارع وتنامي حالة عدم اليقين والتعقيد، فالانشغال بالمستقبل والاستعداد لما يحمله من مفاجآت وأزمات وكيفية التعامل معها على المدى القريب والبعيد، يؤكد أن تخطيط التعليم في أوقات الأزمات قد أصبح ضرورة، وصار أكثر إلحاحًا. ويلزم أن يكون نظام التعليم جاهزًا لمواجهة تداعيات الأزمات عليه؛ بحيث يمكنه الاستجابة والتعافي والتأهب صوب إعادة البناء بشكل أفضل، وألا يكون أداؤه مجرد رد فعل أو محاولة إطفاء الحرائق وترميم ما أصابه العطب. ويستدعي ذلك أن يكون نظام التعليم قادرًا على التكيف والتعامل مع مستجدات الأزمات ومواجهتها.

ينشد طرح مُوجّهات تخطيط التعليم في أوقات الأزمات تحقيق هدف عام يتمثل في: ضمان توفير التعليم الجيد والمنصف للجميع في أوقات الأزمات وما بعدها، وذلك عن طريق رسم مستقبل التعليم في أوقات الأزمات، وإدماج

الإجراءات المُراعِية للأزمات ضمن خطط التعليم؛ بحيث يمكن ضمان استمرارية التعليم على نحو جيد ومنصف للجميع أثناء الأزمات وبعدها.

وتنطلق المُوجّهات من كون التعليم حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، بل أولوية، حتى في أوقات الأزمات، وفي ذات الوقت كونه استثمارًا وركيزة أساسية للاستجابة الإنسانية في مواجهة الأزمات والتعافي منها. كما يُمثل التعليم ضرورة أثناء الأزمات وما بعدها نظرًا لأنه يساعد في: تلبية حاجات السكان المتأثرين بالأزمات، وتوفير الحماية من الضرر، والحفاظ على حياة الأفراد، وتطوير المهارات من أجل معالجة الأزمات والتخلص من تداعياتها، وتعزيز التنمية الشخصية والتأهب للمواطنة المسئولة، والإعداد لإعادة الإعمار وإعادة البناء والتنمية المستهدفة.

ونظرًا لأن عالم ما بعد كورونا سوف يتغير بشكل كبير، ولكون التعليم يتشكل ليلائم عصره ويلبي حاجاته، بالتالي ينبغي ألا تستمر أنظمة التعليم على ما هي عليه، بل ينبغي أن تتغير لتصبح أكثر كفاءةً وجودةً وعدلاً واستدامةً وسلامًا ومرونةً. وبما أن من أهم أولويات تخطيط التعليم في أوقات الأزمات تعزيز قدرة نظام التعليم على التكيف والمرونة، إذًا تسعى هذه المُوجّهات إلى إعادة بناء نظام التعليم على نحو مغاير؛ بحيث يصبح نظامًا تعليميًا جيدًا شاملاً منصفًا، وأكثر قدرة على الاستجابة والملاءمة والمرونة لتلبية حاجات الجميع في سياقات الأزمات وما بعدها، بدءًا من مواجهة الأزمات ومعالجتها والتصدي لها وصولاً إلى التعافي والتغلب عليها وحتى الوصول إلى إعادة البناء المجتمعي، بالإضافة إلى تنمية القدرات من أجل الحد من الأزمات والتخفيف من آثارها. أي أن المُوجّهات تعمل على ضمان أن نظام التعليم يمكنه: الحفاظ على وظائفه الأساسية أثناء الأزمة، والتعافي من الأزمة وتقليل مخاطرها، وتحسين تكيف التعليم ومرونته مع الأزمات المستقبلية.

وتتمثل أبعاد المُوجّهات المقترحة لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات في الدول العربية فيما يلي:

أولاً– صانعو السياسة ومتخذو القرار والمخططون.

ثانيًا – المعلمون وقادة المدارس والعاملون في مجال التعليم.

ثالثًا – المتعلمون.

رابعًا – برامج التعليم ومناهجه
خامسًا – بيئة التعلم
سادسًا – الشراكة المجتمعية والدولية

وفيما يلي تفصيل هذه الأبعاد:

أولاً – صانعو السياسة ومتخذو القرار والمخططون:

ليس مقبولاً بحال من الأحوال أن ينتظر صانعو السياسة ومتخذو القرار والمخططون وقوع أزمة حتى ينهضوا لوضع السياسات والخطط واتخاذ القرارات كرد فعل، ولكن حريٌ بهم الأخذ بنهج تخطيط التعليم في أوقات الأزمات، والذي يستلزم ما يلي:

١–بناء وتنمية قدرات صانعي السياسة ومتخذي القرار والمخططين في ميدان تخطيط التعليم في أوقات الأزمات. وفي هذا الإطار، يتعين إعداد مواد تدريبية وأدلة إرشادية، وتنظيم برامج تدريبية وورش عمل وحلقات نقاشية وندوات علمية في هذا النوع من التخطيط.

٢–تحديد أدوار ومسئوليات واضحة لصانعي السياسة ومتخذي القرار والمخططين فيما يتعلق بتخطيط التعليم في أوقات الأزمات.

٣–تشكيل وتفعيل وحدات وإدارات التخطيط للطوارئ والأزمات داخل وزارات التعليم ومديرياتها وإداراتها، تضم الكفاءات المعدة والمدربة في ميدان تخطيط التعليم في أوقات الأزمات؛ بحيث يمكنهم افتراض وتوقع ما يمكن أن يحدث، والتفكير بطريقة ماذا لو؟ وبناء سيناريوهات مستقبلية بديلة، وتقدير الحاجات (المالية، والبشرية، والمادية)، ووضع أهداف وسياسات واستراتيجيات ومبادرات، وبناء خطط طوارئ لقطاع التعليم، وتحديد الفرص والعقبات المحتملة التي يمكن أن تساعد أو تعوق التنفيذ، وتقييم مدى كفاية الموارد المالية لتنفيذ الخدمات والبرامج التعليمية والتدخلات المطلوبة، وإعداد الموازنات لخطط التعليم في أوقات الأزمات، وتكوين شراكات والتواصل بشكل واضح ومستمر مع كافة الأطراف المعنية.

٤–بناء نظام معلومات كفء وفعال ينتج معلومات كمية وكيفية كافية عن جميع عناصر نظام التعليم وبيئته المحيطة؛ إذ إن المعلومات ضرورية للتخطيط الفعال. وهنا، يتعين تطوير أدوات جمع البيانات في أوقات الأزمات وتحليها ودمجها في نظام المعلومات لضمان توافر معلومات موثوقة ومتاحة بسهولة

عن آثار الأزمة والحاجات الناتجة عنها للمدارس والمعلمين والمتعلمين. ومن الأهمية بمكان، توفر المعلومات المتعلقة بالطلاب الضعفاء، من أجل تلبية حاجاتهم وتأمين حقوقهم خلال الأزمة. وهذا يشمل: الطلاب من الأسر الفقيرة والهشة، والطلاب ذوي الإعاقات الذين قد يجدون صعوبة في التعلم بشكل مستقل، والفتيات اللائي يضطلعن بمسؤوليات رعاية الأطفال والمنزل أثناء إغلاق المدرسة، مما يحُد من تعلمهم.

٥-إعداد سياسات وخطط وبرامج تراعي الأزمات، وتحد من مخاطرها، وتستجيب لمقتضيات التعامل معها في وقتها وما بعدها. وتتضمن هذه الخطط مراحل: الاستجابة، والتعافي، والتأهب، على النحو التالي:

- **مرحلة الاستجابة:** يجب أن تكون الاستجابة للأزمة سريعة ومنسقة ومتعددة القطاعات، ويتم وضع خطة قصيرة الأجل تستند إلى تحليل سريع للوضع وتقدير للحاجات العاجلة. والأولوية في هذه المرحلة هي حماية صحة وسلامة الطلاب والمعلمين وسائر العاملين بالتعليم، ومنع فقدان التعلم. وينصب التركيز على الاستئناف السريع للخدمات التعليمية للفئات المتضررة من الأزمات. بالتالي يتعين توفير خدمات الطوارئ وتلبية الحاجات الأساسية الفورية وقصيرة المدى لقطاع التعليم، بما يضمن: صحة وسلامة الجميع، واستعادة الخدمات التعليمية، واستعادة وصول جميع الطلاب المتضررين إلى التعليم، ومن ثم استمرارية عملية التعليم. كما يتعين إعداد برامج تكميلية للتغذية أو التحويلات النقدية لضمان عدم تعرض الطلاب الذين يعتمدون عادةً على برامج التغذية المدرسية للجوع. وفي سبيل منع فقدان التعلم أثناء الأزمات، يتم نشر برامج التعلم عن بعد، التي يمكنها الوصول إلى كل طالب، بغض النظر عن خلفيته الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على إجراءات واضحة للوصول إلى الأسر المحرومة. بالإضافة إلى توفير التعلم عن بُعد، يجب العمل بشكل استباقي لمنع التسرب من خلال التواصل مع الأسر، وتوفير التوجيه والموارد لدعم تعلم الطلاب في المنزل أثناء إغلاق المدارس، وتوفير الدعم المالي المستهدف للطلاب المعرضين للخطر.

- **مرحلة التعافي:** يُمثل تعافي التعلم أولوية قصوى، ولذا يتم إعداد خطة متوسطة الأجل، تتضمن بذل الجهود من أجل: استعادة الخدمات الأساسية، واستعادة الوظائف الأساسية لنظام التعليم، بما في ذلك ضمان استمرار حصول الجميع على التعليم دون انقطاع، وبما يحقق الرفاه النفسي والاجتماعي والحد من عوامل خطر الأزمات للمتأثرين بها. ويتطلب هذا بذل مزيد من الجهد فيما يتعلق بتطوير المناهج وطرق التدريس والتقويم واستخدام تكنولوجيا التعليم وتدريب المعلمين والمديرين بما يلائم متطلبات المرحلة. ويجب أن تتلقى المجموعات الأكثر عرضة للتسرب الدعم الكافي.
- **مرحلة التأهب:** من رحم المحنة تُولد المنحة، وتُوفر الأزمة فرصة لإعادة بناء التعليم. ويجب أن تفي الدولة بمسئولياتها عن توفير التعليم الجيد للجميع أثناء الأزمات. من هنا، تأخذ الحكومة زمام القيادة للتخطيط الاستراتيجي طويل المدى لتحسين واستدامة مرونة قطاع التعليم لما بعد الأزمة، بما يضمن تأمين وصول الجميع إلى التعليم الجيد والمنصف، من خلال استعادة الخدمات الأساسية والتركيز على "إعادة البناء بشكل أفضل". وينبغي إعداد خطة استراتيجية لتطوير قطاع التعليم، تعالج قضايا الالتحاق والجودة والعدالة والإنصاف والشمول والملاءمة والمرونة بالتعليم. وفي هذه المرحلة، ينبغي أن يُؤخذ بعين الاعتبار أن هناك فرقًا شاسعًا بين **التعليم عن بُعد المصمم جيدًا** و**التعليم الطارئ عن بُعد أثناء الأزمات**، ويجب التعامل مع جهود عديد من البلدان التي تُقدم التعليم الطارئ عن بُعد على هذا النحو. وعندما تنتهي الأزمة، ستوفر هذه التجربة فرصة لوزارات التعليم والأطراف المعنيية لتقييم التنفيذ، من خلال تحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات؛ بما يُعزز التعليم عن بُعد المصمم جيدًا، إذا تم إغلاق المدارس مرة أخرى في المستقبل.

ثانيًا – المعلمون وقادة المدارس والعاملون في مجال التعليم:

من الواضح اليوم أنه لا يُوجد شيء يُمكن أن يحل محل المعلمين، الذين لا تتمثل وظيفتهم في تطبيق التقنيات الجاهزة أو الوسائل التعليمية المُعدة سلفًا، ولكن لتولي دورهم بالكامل كمُمكّنين للمعرفة ومُرشدين تربويين. لقدت أسفرت الأزمة التى عانى منها التعليم جراء الجائحة عن بُروز أهمية المعلم ومهنة التعليم،

وفرضت متطلبات يتعين توافرها في المعلم، مثل: القُدرة على تقديم التعلم عن بُعد وإجراء الاختبارات عن بُعد، والقدرة على العمل في خضم الأزمة.

تفرض الأزمة على قطاع التعليم حالة غير مستقرة وغير معتادة، تتطلب تعاملاً مغايرًا لما كان عليه العمل قبل وقوعها، وهو ما يستلزم أن يكون المعلمون وقادة المدارس والعاملون في التعليم على دراية بمقتضيات حالة الأزمة وما بعدها.

فيما يلي الإجراءات الواجب القيام بها لضمان قدرة المعلمين وقادة المدارس وجميع العاملين بالتعليم على القيام بمهمتهم في خضم الأزمات المستقبلية:

١-إيلاء مهنة التعليم والمعلمين مزيد من التقدير والقيمة والمكانة، والتعاون مع المعلمين ودعمهم حتى يتمكنوا من توفير بيئة تعليمية جيدة، وتوفير الرواتب والحوافز الملائمة للمعلمين (وجميع العاملين في مجال التعليم) لتجنب تركهم العمل، وتهيئة الظروف التي تمنح المعلمين الاستقلالية والحرية والمرونة للعمل بشكل تعاوني.

٢-إعادة التفكير في برامج إعداد المعلم قبل ممارسة المهنة Pre- Teachers Service، وبرامج التنمية المهنية التي تقدم لجميع المعلمين وقادة المدارس والعاملين بالتعليم أثناء الخدمة In-Service Teachers؛ بحيث يتم إيلاء الاهتمام الكافي لامتلاك المهارات التي تُمكنهم من التعامل في خضم الأزمات، والتعامل مع التعلم والتقويم عن بُعد، وإجادة العلاقة الإنسانية بين الطالب والمعلم.

٣-تفعيل دور وحدات التدريب والجودة – بغض النظر عن اختلاف المسمى في بعض الدول العربية – في تقديم برامج تنمية مهنية مناسبة للمعلمين وقادة المدارس والعاملين بالتعليم، تواكب التحول الرقمي، والتعلم الإلكتروني، واستراتيجيات التعلم المدمج Blended Learning ، والفصل المقلوب Flipped Classroom، وإعداد الاختبارات الإلكترونية Electronic exams.

٤-تضمين مُقرر عن "تخطيط التعليم في أوقات الأزمات" في جميع برامج إعداد المعلم حتى يكون المعلمون مؤهلين بشكل أفضل للتأهب، والقدرة على التكيف، والتعافي من الأزمات المستقبلية. وعليه ينبغي أن يتم تدريب المعلمين – قبل ممارسة المهنة – في مرحلة التدريب الميداني – التربية العملية – على كيفية

التعامل مع الأزمات، وكيفية المحافظة على استمرار تعلم الطلاب، والتكيف مع تلك الأزمات والتعافي منها.

٥–تدريب المعلمين أثناء الخدمة على كيفية التعامل مع الأزمات، وكيفية المحافظة على استمرار تعلم الطلاب، وعلى تقديم الدعم النفسي والمعنوي للطلاب ومساعدتهم على مواجهة آثار الأزمات، والتكيف مع تلك الأزمات والتعافي منها.

٦–تضمين مُقررات عن "التعليم الإلكتروني، والتعلم المدمج، والتعلم عن بُعد، والتقويم الإلكتروني، والتقويم عن بُعد" في جميع برامج إعداد المعلم حتى يكون المعلمون مؤهلين بشكل أفضل للتعامل مع هذه الأنواع من التعليم في العملية التعليمية العادية وفي أوقات الأزمات المستقبلية. وعليه ينبغي أن يتم تدريب المعلمين – قبل ممارسة المهنة – في مرحلة التدريب الميداني – التربية العملية – على كيفية التعامل مع هذه الأنواع من التعليم في العملية التعليمية.

٧–توفير التوجيه المستمر وجلسات التدريب والمعلومات للمعلمين خلال الأزمة، على سبيل المثال فيما يتعلق بحلول التعلم المفتوح والتعليم عن بُعد وكذلك الكفاءات ذات الصلة.

٨–إنشاء مراكز مصادر تعليمية للمعلمين، وبناء مُجتمعات تعاونية بين المعلمين على المستوى المحلي والوطني وحتى الدولي، وإنشاء مجموعات تعليمية في تطبيقات المراسلة؛ حيث يقوم معلمو نفس المواد بإعداد المحتوى والاستراتيجيات معًا (مجتمعات التعلم المهنية Professional Learning Communities ‘PLC’)، وإنشاء قناة اتصال مباشرة مع المعلمين لطرح الأسئلة حول استخدام أدوات التعلم عن بُعد، وتحديد الأبطال Champions – المعلمين أصحاب المبادرات التعليمية، ذوي البصمة الواضحة في المجتمع المدرسي – وتحفيزهم لدعم الأنشطة التعليمية.

٩–إتاحة الفرصة للمعلمين وقادة المدارس للمشاركة في عملية صُنع القرار؛ لأنهم شريك رئيس في صُنع مستقبل التعليم.

ثالثًا – المتعلمون:

لم يعد مقبولاً أن يظل المتعلم سلبيًا متلقيًا للمعلومات فحسب. إن التحولات التي يشهدها التعليم جراء الأزمة يفرض طبيعة مغايرة لدور المتعلم، تلك التي

تستلزم إعداد الطالب لامتلاك المهارات اللازمة لتنمية استقلالية التعلم لديهم. وفي هذا الصدد، يتعين عمل الإجراءات التالية:

١-تدريب الطلاب على مهارات التعلم الإلكتروني، والتعلم المُدمج، والفصل المقلوب.

٢-تدريب الطلاب على كيفية الحصول على المعلومات من المصادر الرقمية المختلفة، والطريقة العلمية لتوثيق تلك المصادر.

٣-تدريب الطلاب على كيفية التعلم من خلال منصات التعلم المختلفة مثل Edmodo, Microsoft Teams, Google Classroom، وغيرها من منصات التعلم المتاحة لتعظيم الفائدة من التعلم الإلكتروني.

٤-تدريب الطلاب على آليات التعلم الذاتي Self-Learning لتنمية استقلالية التعلم لديهم.

٥-تدريب الطلاب على أساسيات المواطنة الرقمية Digital Citizenship للحفاظ عليهم، وحمايتهم أثناء التعلم عبر الإنترنت.

٦-الثقة بالطلاب ودعمهم وتمكينهم من التفكير والعمل معًا، والتأكيد على مشاركتهم على نطاق واسع في القرارات التي تهمهم، وخاصة تلك المتعلقة بالمستقبل، وذلك من أجل إحداث التغيير الذي يرغبون في رؤيته. بالإضافة إلى إعطاء الطلاب دورًا رائدًا في تصميم فُرص التعلم ومُجتمعات التعلم التي يريدونها.

٧-دعم المتعلمين في استخدام حلول التعلم المفتوح والتعلم عن بُعد.

٨-تثقيف الطلاب بشأن الأزمات بأنواعها، وتدابير الأمان والسلامة والممارسات الصحية الجيدة. بالإضافة إلى الدعم النفسي والعاطفي لمساعدة الطلاب على معالجة مشاعرهم واهتماماتهم أثناء الأزمة والتعامل مع آثارها على حياتهم.

رابعًا – برامج التعليم ومناهجه:

يبدو واضحًا أن التعليم بعد جائحة كورونا يختلف عما قبلها، ومن المنطقي أن تُعد الدول عُدتها لمنظومة جديدة من التعليم، تتسم بالمرونة والاستعداد للتكيف مع الأزمات، مما يستدعي إحداث تغييرات جذرية في بنية نظام التعليم. وهنا، فليس مقبولاً الإبقاء على التعليم المدرسي بشكله التقليدي، كما أنه ليس مطلوبًا نسفه كليةً واستبداله بالتعليم الإلكتروني، فلكل منهما مميزات وعيوب. كما يتعين

مراعاة برامج التعليم ومناهجه لإعداد الطلاب للتعامل أثناء الأزمات. وتُثار هنا أسئلة من قبيل: هل سيكون تعليم تقليدي، أم مدمج، أم إلكتروني؟ هل سيتم تطوير التعليم التقليدي ليتعاطى مع التكنولوجيا؟ هل سيتم توظيف التكنولوجيا لتطوير العملية التعليمية وضمان استمراريتها في أوقات الأزمات؟ هل سيتم إيلاء الاهتمام لتنمية مهارات الطلاب في استخدام التكنولوجيا في التعلم؟ كيف تُكسب العملية التعليمية الطلاب آليات التعاطي مع الأزمات؟ ومن الدروس المستفادة من الأزمة التي أسفرت عنها الجائحة، أن استخدام التكنولوجيا في التعليم صار أمرًا محوريًا كونها وسيلة وليست غاية، ومن الضروري تفعيل التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد في المستقبل، كما أنه لا يُمكن الاستغناء عن التفاعلات الإنسانية المباشرة في العملية التعليمية، ومن الأهمية بمكان أن يكون الطلاب على استعداد لمواجهة الأزمات والتعامل في ظلها. بالتالي، تبرز ضرورة مُواءمة البرامج والمناهج وفق آليات جديدة تتعامل مع التكنولوجيا؛ حيث تأكدت أهمية التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد، بما يستلزم المُضي قُدما نحو ترسيخهما في صُلب العملية التعليمية، بالإضافة إلى ضرورة إيلاء العملية التعليمية أهمية كبرى للمهارات الحياتية وآليات التعامل في أوقات الأزمات. وعليه، يتعين عمل الإجراءات التالية:

١–تدعم برامج التعليم ومناهجه التنمية بعيدة المدى للطلاب والمجتمع.

٢–تضع برامج التعليم ومناهجه أهدافًا ملائمة محليًا، وتحدد معاييرًا للموارد اللازمة لتحقيق الأهداف.

٣–تتضمن برامج التعليم ومناهجه المعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة للتعامل في ظل الأزمات.

٤–تكون برامج التعليم ومناهجه على قدر كبير من الثراء لتشمل المهارات الحياتية.

٥–ربط برامج التدريب المهني بفرص ممارسة المهارات التي يتم تعلمها في مكان العمل.

٦–يجب أن يكون التعليم جذابًا وممتعًا ومرتكزًا حول المتعلم.

٧–تعزيز دور التعليم في التثقيف الصحي والوقاية من الأمراض، ونشر معلومات الصحة العامة ومعلومات متعلقة بالتعامل مع الأزمات المتنوعة.

٨-العمل على محو الأمية العلمية ضمن المناهج الدراسية، والاستثمار في التعليم كوسيلة لتعزيز الابتكار والمهارات التي ستكون مطلوبة لمعالجة الأزمات القادمة.

٩-إدماج التحول الرقمي وأتمتة المناهج ضمن العملية التعليمية، وصياغة المناهج ومواءمتها لتناسب كلاً من التعليم في المدارس والتعليم عن بُعد، وإنشاء وتحديث قوائم للمصادر التي يُمكن استخدامها في عملية التعلم عبر الإنترنت.

١٠-تبني التكنولوجيا الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المنظومات التعليمية، والاهتمام بالمهارات الرقمية، وآليات استخدامها من قبل المعلمين والطلبة.

١١-مُراجعة برامج التعلم الإلكتروني وبرامج التعلم عن بعد الحالية والموارد المتاحة لتوسيع تقديم هذه البرامج وإمكانية الوصول إليها.

١٢-تدعم برامج التعليم ومناهجه الفئات الضعيفة، بما يُحقق الإنصاف في التعليم.

١٣-تأهيل المنظومات التعليمية لمُجابهة التحديات المستقبلية من خلال تطوير بناها التحتية وتحديث برامج التكوين فيها وتوظيف التكنولوجيا الحديثة، لجعلها قادرةً على التكيف مع الأزمات.

١٤-تفعيل أساليب التعلم الإلكتروني، والتعلم عن بُعد، والتعلم المدمج، والتعلم المقلوب/المعكوس. بالإضافة إلى تعزيز التفاعل مع منصات التعلم الرقمية.

١٥-تعديل آليات التقويم بشكلها التقليدي الذي يتمحور حول الاختبارات النهائية، وإعطاء وزن نسبي للاختبارات المرحلية/التكوينية Formative Assessment أكبر من الاختبارات النهائية Summative Assessment، وبذلك لا تتأثر الدول عند إلغاء الاختبارات التحريرية بسبب أزمة. كما يجدر تنويع استخدام طرق بديلة لتقييم الطلاب؛ بحيث يعتادها الطلاب والمعلمون، ويسهل اللجوء إليها عند الاضطرار إلى إلغاء الامتحانات بسبب الأزمات، ويتعين التأكد من أن أي بديل قادر على قياس الأداء على نحو عادل.

خامسًا – بيئة التعلم:

إن التحول في بنية نظام التعليم ومحتواه وموارده البشرية، يستلزم مواكبة ذلك في بيئة التعلم؛ حيث إن جاهزية التعليم للاستمرار والتعامل أثناء الأزمات، وضمان حق الجميع في الحصول على التعليم الجيد في حالات الأزمات، يحتاج كثيرًا من الإمكانات المادية والمالية التي تُثري بيئة التعلم. وفي سبيل تحقيق ذلك، يتعين عمل الإجراءات التالية:

١- العمل على إحداث تحسن مُطّرد في جودة عناصر العملية التعليمية؛ بحيث يكون المنتج النهائي لنظام التعليم ذا جودة عالية، ويجب أن يحصل جميع الأفراد على فرصة متساوية للحصول على: المعرفة، والمهارات والكفايات، والقيم، والاتجاهات.

٢- توفير التجهيزات والمعدات والتقنيات الرقمية اللازمة للتحول الرقمي في بيئة التعلم.

٣- انتهاج سياسات الوصول المفتوح للموارد التعليمية التي تسهل الاستخدام وإعادة الاستخدام بدون تكلفة، وتوفير تقنيات المصادر الحرة والمفتوحة للمعلمين والطلاب، والعمل على تطوير الموارد التعليمية المفتوحة ومنصات التعلم الرقمية المفتوحة من قبل السلطات التعليمية بمشاركة حقيقية للمعلمين والطلاب والمعنيين بالتعليم.

٤- إتاحة الاستفادة من بيئة التعلم وممارسة الأنشطة للجميع، مع مُراعاة اعتبارات الإنصاف والشمول والتنوع. ويتعين العمل على التخفيف من التفاوتات الاجتماعية والتعليمية عن طريق تحديد أنماط عدم المساواة والاستبعاد في التعليم والتغلب عليها، واتخاذ تدابير مُوجهة لدعم الطلاب الفقراء والمُهمشين والمحرومين وذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة والأكثر تضررًا من الأزمات.

٥- العمل على تجسير "الفجوات الرقمية" من أجل تحقيق الوصول إلى الانترنت والأجهزة المتصلة بالانترنت.

٦- مراجعة الموارد الفنية والبشرية المتاحة في قطاع التعليم فيما يتعلق بالتعلم الإلكتروني والتعلم عن بُعد.

٧- تفعيل استخدام وسائط أخرى مثل الراديو والتلفزيون في العملية التعليمية.

٨- تطوير مواقع انترنت ذات محتوى مجاني يُمكن الوصول إليها في وضع عدم الاتصال بالإنترنت (بعد تحميل المعلومات).
٩- توفير نقاط وصول مجانية للإنترنت في المدارس وبعض الأماكن العامة.
١٠-يجب على الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية وجميع شركاء التعليم والتنمية أن يعملوا على تعزيز تمويل التعليم، حتى يُمكن الوفاء بمستلزماته.
١١-ضمان استمرار برامج التغذية المدرسية وتكييفها مع الظروف المحلية، مع إعطاء الأولوية للأطفال الأكثر فقرًا.
١٢-دعم الحاجات الجسدية والنفسية والاجتماعية للمعلمين والمتعلمين أثناء الأزمات.

سادسًا - الشراكة المجتمعية والدولية:

يحتاج التطوير المُراد إنجازه في نظام التعليم إلى نهج يقوم على الشراكة المُجتمعية؛ حيث يلزم تضافر جهود جميع الأطراف المعنية بالتعليم، التي تضم - إلى جانب وزارة التربية والتعليم - كلاً من: الوزارات ذات الصلة بالتعليم، والمعلمين والمديرين وقادة المدارس والإداريين ومسئولي التعليم المحليين، ونقابات المعلمين، ومجالس الآباء والمعلمين، والطلاب، والأسر، وقادة المجتمع، وشركاء التنمية الدوليين والإقليميين والمحليين، والمُنظمات غير الحكومية، ومُنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وتُمثل المشاركة النشطة من جانب هذه الأطراف المعنية في تحديد الحاجات والتخطيط والدعم من أجل تنفيذ تدابير الاستجابة والتعافي من الأزمات وإعادة البناء في قطاع التعليم أمرًا أساسيًا. كما أن مشاركة هذه الأطراف تُسهم في استعداد نظام التعليم لمواجهة أية أزمة. وهنا، ينبغي القيام بالإجراءات التالية:

١- تحديد جميع الشركاء الذين يمكنهم الإسهام في الارتقاء بنظام التعليم، وإيجاد قنوات اتصال واضحة وضمان التنسيق الشامل معهم، كلٌ حسب مجالات اهتمامه وإسهامه.
٢- العمل مع الأطراف المعنية للتعرف على الطلاب الأكثر احتياجًا والأكثر تضررًا من الأزمات، وتقديم الدعم اللازم لهم.
٣- توفير مُقابل مادي لأسر الطلاب المستحقين للوجبات المدرسية لحمايتهم من الفقر الغذائي وأمراض سُوء التغذية، ويُمكن تحويل تلك المبالغ بشكل

إلكتروني على الحسابات البنكية لأولياء أمور الطلاب – في حال توفرها – أو إيجاد بديل في حالة عدم توفر حسابات بنكية.

٤- تعزيز الشفافية والمحاسبية والخضوع للمساءلة من جانب الأطراف المعنية.

٥- بناء ثقة وشراكة حقيقيتين بين المدرسة والمنزل، وتقديم الدعم اللازم لأولياء الأمور حتى يتمكنوا من مُساعدة الأطفال، ومُتابعة التعليم المنزلي Home Schooling ، لكي يكونوا أفضل استعدادًا لمواجهة الأزمات المستقبلية، ويُمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم الندوات، وورش العمل، والمطبوعات لرفع وعي أولياء الأمور حول أهمية التعليم المنزلي، والتعلم الإلكتروني، والتعلم عن بُعد، وتقديم الدعم التعليمي والنفسي للأبناء أثناء الأزمات، والإجراءات والتدابير الصحية اللازمة للوقاية من الأمراض المختلفة.

٦- إنتاج المواد التعليمية مع تعليمات مفصّلة حول كيفية أداء كل نشاط حتى يتمكن أولياء الأمور من مُتابعة أولادهم. بالإضافة إلى دعم أولياء الأمورلتطوير روتين للدراسة مع أولادهم. ويُمكن استخدام الرسائل النصية، ووسائل التواصل الاجتماعي للحفاظ على اتصال وثيق مع أولياء الأمور.

٧- بناء مجتمعات التعلم المهنية للمساعدة في التعاون والتحفيز بين قادة المدارس والمعلمين وأولياء الأمور والطلاب.

٨- تعزيز التضامن العالمي للحد من عدم المساواة في التعليم.

٩- ضرورة إيجاد تواصل مفتوح ومستمر بين السلطات التعليمية والمعلمين ومديري المدارس وأولياء الأمور والطلاب خلال الأزمة.

١٠- تزويد الأطراف المعنية بجميع المعلومات المُتاحة عن الأزمة والقرارات والمُبادرات ذات الصلة.

١١- بناء شراكات مع الأطراف المعنية ذات الصلة بالتحول الرقمي في العملية التعليمية؛ لإتمام هذه العملية. ويتضمن ذلك عقد شراكة بين وزارة التربية والتعليم، ووزراة الاتصالات، ودور النشر، ومؤلفي الكتب المدرسية، والشركات المشغّلة لشبكات الهاتف المحمول والشركات التكنولوجية، ومُعدّي التطبيقات التعليمية الإلكترونية لتحقيق رقمنة المناهج لتسهيل التعلم الإلكتروني، والتعلم المُدمج، والعمل على توفير الدعم التكنولوجي للدارسين الذين ليس لديهم إنترنت في المنزل، وتزويد الطلاب بالهواتف المحمولة

والأجهزة اللوحية؛ لضمان إدماج الطلاب من ذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي المُنخفض.

١٢- عقد شراكة مع جمعيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبلديات لزيادة قُدرة تدفق بيانات الإنترنت في المدارس التي ليس بها خدمة انترنت.

١٣- عقد شراكة مع التلفزيون والإذاعة الوطنيين لعرض البرامج التعليمية.

١٤- تصميم إعلانات تليفزيونية، وصفحات ويب عامة، وتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي لتوضيح كيفية الوصول إلى الموارد التعليمية المُتاحة عبر الإنترنت والتلفزيون والراديو لكل من المعلمين، وأولياء الأمور، والطلاب.

١٥- تعزيز الشراكة والتعاون الدولي لتسهيل تبادل الموارد التعليمية المفتوحة عبر الإنترنت ومنصات التعلم الرقمية، وتشجيع شركات التكنولوجيا على الانضمام إلى هذا الجهد؛ لتعزيز فرص التعلم الرقمي للمعلمين وتشجيع تعاون المعلمين خارج الحدود (في جميع أنحاء العالم). ويمكن توظيف ذلك الزخم لإعادة تشكيل المناهج وبيئات التعلم وفقًا لحاجات القرن الحادي والعشرين.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

فاجأت جائحة كورونا العالم، مسببة أزمة ضخمة ومُركبة، تعطلت على إثرها نُظم التعليم في غالبية الدول. وفي سبيل ضمان استمرارية العملية التعليمية أثناء الأزمة، تُوجد استجابات عدة قامت بها الدول لمُواجهة تداعيات جائحة كورونا على التعليم.

لم تتمكن الدول العربية، في ظل الأزمة، من توفير تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع على النحو المرغوب فيه. ولعل ذلك مرجعه إلى ضخامة الأزمة من ناحية، بالإضافة إلى عدم الاستعداد بخُطط لقطاع التعليم تراعي الأزمات، فلم يبدو واضحًا من الاستجابات أن ثمة خطط للطوارئ أو خطط للتعامل أثناء الأزمات وما بعدها، أي أن قطاع التعليم ليس بالمرونة الكافية للتكيف مع الأزمات والاستجابة لها، بما يضمن الحفاظ على وظائفه الأساسية في خضم الأزمة، كما يضمن له القدرة على التعافي ومن ثم إعادة البناء.

كما أسفرت الاستجابات عن ضعف الاهتمام ببناء القدرات وتنميتها فيما يخص تخطيط التعليم في أوقات الأزمات، كما لم يبدو أن هناك مواد تدريبية وأدلة

إرشادية تم إعدادها قبل وقوع الأزمة أو حتى أثناءها تتعلق بهذا المجال، بالإضافة إلى غياب الحلقات النقاشية وورش العمل في التخطيط في أوقات الأزمات كجُزء أصيل من أنشطة التدريب الأساسية التي تقوم بها وزارات التربية والتعليم. ويبدو جليًا أنه لم يتم إدماج التدابير والإجراءات المُراعِية للأزمات ضمن خطط قطاع التعليم في الدول المختلفة، فلا وجود حقيقي لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات.

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإنه يُوصَى بضرورة تبني نهج التخطيط في أوقات الأزمات ضمن قطاع التعليم؛ بحيث يُمكن ضمان تحسين تكيف القطاع ومرونته مع الأزمات المستقبلية والاستعداد للتعامل معها ومواجهتها والاستمرار في أداء وظائفه بكفاءة. وفي هذا السياق، طرحت الدراسة مُوجّهات لتخطيط التعليم في أوقات الأزمات في الدول العربية؛ لعلّها تكون نُواة للأخذ بنهج تخطيط التعليم في أوقات الأزمات.

المراجع

أولاً– المراجع العربية:

الإيسيسكو (٢٠٢٠). المؤتمر الاستثنائي الافتراضي لوزراء التربية في الدول الأعضاء في الإيسيسكو: المنظومات التربوية في مواجهة الأزمات وحالات الطوارئ – كوفيد–١٩. التقرير الختامي (١٤ مايو). الرباط: الإيسيسكو.

البوهي، فاروق (٢٠١١). *الاتجاهات الحديثة في الإدارة التربوية والمدرسية (المفاهيم والنظريات، إدارة الأزمات، الوقت، الاجتماعات)*، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الهمامي، حمد & شهاب، ميسون (٢٠٢٠). *حلول بديلة في ظل إغلاق المدارس في المنطقة العربية لضمان عدم توقّف التعلم أبدًا: الاستجابة للتعليم في خضم أزمة فيروس كورونا*. بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

بدوي، أحمد (١٩٨٢). *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*، ط٢، بيروت: مكتبة لبنان.

عيد، سعاد (٢٠١٣). التعليم لمجتمع ما بعد ٢٥ يناير، أدوار مطلوبة ومتطلبات ملحة، *دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)*، العدد ٨١، ٢٩٥ – ٣٩٠.

عيد، سعاد (٢٠١٧). تخطيط التعليم من أجل النهوض بالدولة الهشة، *دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)*، العدد ٩٤ (٢)، ١ – ٩٧.

مطر، سيف الإسلام (٢٠١٣). *تخطيط التعليم فى سياق هش*. محاضرة غير منشورة. قسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم، كلية التربية، جامعة الإسكندرية.

مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (٢٠٢٠). *التعليم عن بعد في العالم العربي تقرير حول استجابة الدول العربية للاحتياجات التعليمية في جائحة كورونا*. بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

ثانيًا– المراجع الأجنبية:

Azzi-Huck, K & Shmis, T. (2020). Managing the impact of COVID-19 on education systems around the world: How

countries are preparing, coping, and planning for recovery. https://blogs.worldbank.org/education/managing-impact-covid-19-education-systems-around-world-how-countries-are-preparing Accessed 18 April 2020.

Burns, T. (2020). A helping hand: Education responding to the coronavirus pandemic. OECD Education and Skills Today. https://oecdedutoday.com/education-responding-coronavirus-pandemic/ Accessed 18 April 2020.

Chakroun, B. (2008) "What can we learn from policy learning", in: Yearbook 2008. Policy Learning in Action (Turin, European Training Foundation), pp.11-18.

Diaz-Varela, A.; MacEwen, L.; and Vaessen, J. (2016). What to Prioritize When Everything Is a Priority? Crisis-Sensitive Education Sector Planning in South Sudan, IIEP's Country Notes. Paris: IIEP.

GEM (2020) Coronavirus: could education systems have been better prepared? World Education Blog. https://gemreportunesco.wordpress.com/2020/03/18/coronavirus-could-education-systems-have-been-better-prepared/ Accessed 18 April 2020.

GFDRR & World Bank (2019). Education Sector Recovery. Disaster Recovery Guidance Series. Washington DC: Global Facility on Disaster Reduction and Recovery (GFDRR) & World Bank.

Gonser, S. (2020). What Past Education Emergencies Tell Us About Our Future? https://www.edutopia.org/article/what-past-education-emergencies-tell-us-about-our-future Accessed 18 April 2020.

IIEP (2010). Guidebook for Planning Education in Emergencies and Reconstruction, Section 5: Management Capacity, Paris: IIEP.

IIEP (2011). Integrating Conflict and Disaster Risk Reduction into Education Sector Planning, Guidance Notes for Educational Planners. Paris: IIEP.

IIEP (2020a). Coordinate, Plan, and Communicate. IIEP-UNESCO's COVID-19 Response Briefs. Paris, IIEP.

IIEP (2020b). Maintain Operational Capacities during School Closures. IIEP-UNESCO's COVID-19 Response Briefs. Paris, IIEP.

IIEP (2020c). Provide hygiene and health education. IIEP-UNESCO's COVID-19 Response briefs. Paris, IIEP.

IIEP (2020d). Provide continuous support to teachers, learners, and their families. IIEP-UNESCO's COVID-19 Response briefs. Paris, IIEP.

IIEP (2020e). Prepare for school reopening. IIEP-UNESCO's COVID-19 Response briefs. Paris, IIEP.

International Commission on the Futures of Education [ICFE] (2020). Education in a post-COVID world: Nine ideas for public action. Paris, UNESCO.

Jacob, S.; Aburoza, S.; Yai, D.; Bird, L.; Arakawa, N.; Azaryeva, A.; Rouillard, M.; & Chimier, C. (2013, September). Rebuilding Resilience in a Changing World: Conflict and Crisis Sensitive Approaches to Planning and Programming for Education Systems. Presented at the 12th UKFIET International Conference on Education and Development, Education & Development Post 2015: Reflecting, Reviewing, Re-Visioning. IIEP-INEE, Paris.

Liberman, J.; Victoria Levin, V.; Luna-Bazaldua, D.; Harnisch, M. (2020). High-stakes school exams during COVID-19 (Coronavirus): What is the best approach? https://blogs.worldbank.org/education/high-stakes-school-exams-during-covid-19-coronavirus-what-best-approach Accessed 1 April 2020.

Macewen, L. & Tréguier, M (2019). Crisis-sensitive planning and the inclusion of forcibly displaced populations in West and Central African education systems. http://www.iiep.unesco.org/en/crisis-sensitive-planning-and-inclusion-forcibly-displaced-populations-west-and-central-african-4844 Accessed 18 April 2020.

Meliboeva. N.; Patrinos, H. & Janssen Teixeira, J. (2020). Uzbekistan: A timely response on learning during school closures. https://blogs.worldbank.org/europeandcentralasia/uzbekistan-timely-response-learning-during-school-closures Accessed 27 April 2020.

Memon, A.; Rigole, A.; Nakashian, T.; Taulo, W.; Chavez, C. & Mizunoya, S. (2020). How prepared are global education systems for future crises? UNICEF Blogs. https://blogs.unicef.org/evidence-for-action/how-prepared-are-global-education-systems-for-future-crises/ Accessed 20 May 2020.

Nicolai, S. (2003). Education in Emergencies, A Tool Kit for Starting and Managing Education in Emergencies, London: Save the Children.

Phillips, D. and Schweisfurth, M. (2008) Comparative and International Education: An introduction to theory, method, and practice. 2nd edition. London: Continuum International Publishing Group.

Pigozzi, M. (1999). Education in Emergencies and for Reconstruction, A Developmental Approach, New York: UNICEF.

Raffe, D. (2011) Policy borrowing or policy learning? How (not) to improve education systems. Centre for Educational Sociology: The University of Edinburgh. CES Briefing, No.57.

Reimers, F. & Schleicher, A. (2020) A framework to guide an education response to the COVID-19, Pandemic of 2020. Paris: OECD.

Saavedra, J. (2020). Educational challenges and opportunities of the Coronavirus (COVID-19) pandemic. https://blogs.worldbank.org/education/educational-challenges-and-opportunities-covid-19-pandemic Accessed 18 April 2020.

Schleicher, A. (2020). How can teachers and school systems respond to the COVID-19 pandemic? Some lessons from TALIS. OECD: The Forum Network. https://gemreportunesco.wordpress.com/2020/03/18/coronavirus-could-education-systems-have-been-better-prepared/ Accessed 18 April 2020.

Seitz, K. (2004). Education and Conflict, The Role of Education in the Creation, Prevention and Resolution of Societal Crises – Consequences for Development Cooperation, Eschborn: German Technical Cooperation.

Sinclair, M. (2002). Planning Education in and after Emergencies, Fundamentals of Educational Planning, No. (73), Paris: IIEP.

The Inter-Agency Network for Education in Emergencies (INEE) (2012). Minimum Standards for Education: Preparedness, Response, Recovery, 2nd ed. New York: INEE.

The Inter-Agency Network for Education in Emergencies [INEE] (2012). Minimum Standards for Education: Preparedness, Response, Recovery, 2nd ed., New York: INEE.

UNESCO (2014). UNESCO Education Strategy 2014–2021, Paris: UNESCO.

UNESCO (2015). Incheon Declaration, Education 2030: Towards Inclusive and Equitable Quality Education and Lifelong Learning for All, World Education Forum 2015, 19 – 22 May, Incheon, Republic of Korea.

UNESCO (2016). Evaluation of UNESCO's Role in Education in Emergencies and Protracted Crises, Paris: UNESCO.

UNESCO (2017). UNESCO Strategic Framework for Education in Emergencies in the Arab Region (2018-2021). Lebanon, UNESCO.

UNESCO (2020a). UNESCO Rallies International Organizations, Civil Society and Private Sector Partners in a Broad Coalition to Ensure Learning Never Stops. Available at: https://en.unesco.org/news/unesco-rallies-international-organizations-civil-society-and-private-sector-partners-broad Accessed 18 April 2020.

UNESCO (2020b). COVID-19 Educational Disruption and Response. https://en.unesco.org/covid19/educationresponse Accessed 20 April 2020.

UNESCO (2020c). Alternative Solutions to School Closure in Arab Countries to Ensuring that Learning Never Stops. https://en.unesco.org/news/alternative-solutions-school-closure-arab-countries-ensuring-learning-never-stops Accessed 20 April 2020.

UNESCO (2020d). Crisis-Sensitive Educational Planning. UNESCO COVID-19 Education Response: Education Sector Issue Notes - Issue Note n° 2.4. Paris, UNESCO.

UNESCO (2020e). COVID-19 is a Serious Threat to Aid to Education Recovery. Policy Paper (41), Global Education Monitoring Report. Paris: UNESCO.

UNESCO (2020f). COVID-19 Crisis and Curriculum: sustaining quality outcomes in the context of remote learning. UNESCO COVID-19 Education Response: Education Sector Issue Notes - Issue Note n° 4.2. Paris, UNESCO.

UNESCO (2020g). School Reopening. UNESCO COVID-19 Education Response: Education Sector Issue Notes - Issue Note n° 7.1. Paris, UNESCO.

UNESCO (2020h). 1.37 billion students now home as COVID-19 school closures expand, ministers scale up multimedia approaches to ensure learning continuity.

https://en.unesco.org/news/137-billion-students-now-home-covid-19-school-closures-expand-ministers-scale-multimedia Accessed 18 April 2020.

UNESCO, UNICEF, World Bank & World Food Programme (2020). Framework for reopening schools. https://www.unicef.org/sites/default/files/2020-04/Framework-for-reopening-schools-2020.pdf Accessed 20 May 2020.

United Nations (2020). Policy Brief: Education during Covid-19 and beyond. New York: United Nations.

United Nations, General Assembly (2010). Resolution 64/290, The Right to Education in Emergency Situations, New York: United Nations.

United Nations, General Assembly (2015). Resolution 70/1, Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development, New York: United Nations.

World Bank (2020a). Educational policies in the COVID-19 pandemic: What can Brazil learn from the rest of the world? Washington, D.C.: World Bank.

World Bank (2020b). The COVID-19 Pandemic: Shocks to Education and Policy Responses. Washington, D.C.: World Bank.

World Health Organisation (WHO) (2020). WHO Coronavirus Disease (COVID-19) Dashboard. https://covid19.who.int/ Accessed 8 May 2020.